مجلة جامعة الشارقة للعلوم الإنسانية والاجتماعية

اسم المقال: دور الوصم في العود إلى الجريمة في مجتمع الإمارات "عينة من العائدين في المؤسسات العقابية والإصلاحية في مجتمع الإمارات"
اسم الكاتب: أمل سيف النعيمي، أحمد فلاح العموش
رابط ثابت: https://political-encyclopedia.org/library/9413
تاريخ الاسترداد: 2026/05/25 21:21 +03

الموسوعة السياسيّة هي مبادرة أكاديمية غير هادفة للربح، تساعد الباحثين والطلاب على الوصول واستخدام وبناء مجموعات أوسع من المحتوى العلمي العربي في مجال علم السياسة واستخدامها في الأرشيف الرقمي الموثوق به لإغناء المحتوى العربي على الإنترنت.
لمزيد من المعلومات حول الموسوعة السياسيّة – Encyclopedia Political، يرجى التواصل على info@political-encyclopedia.org

استخدامكم لأرشيف مكتبة الموسوعة السياسيّة – Encyclopedia Political يعني موافقتك على شروط وأحكام الاستخدام المتاحة على الموقع https://political-encyclopedia.org/terms-of-use

تم الحصول على هذا المقال من موقع مجلة جامعة الشارقة للعلوم الإنسانية والاجتماعية ورفده في مكتبة الموسوعة السياسيّة مستوفياً شروط حقوق الملكية الفكريّة ومتطلبات رخصة المشاع الإبداعي التي ينضوي المقال تحتها.

جامعة الشارقة
UNIVERSITY OF SHARJAH

مجلة جامعة الشارقة

مجلة علمية محكمة

للعلوم الإنسانية والاجتماعية

المؤتمر الدولي الأول:
البحوث التطبيقية والاجتماعية في
العلوم الإنسانية والاجتماعية
«ممارسات عالمية متعددة التخصصات»
2023

المجلد 21، العدد الخاص
جمادي الثاني 1446هـ / ديسمبر 2024م

الترقيم الدولي المعياري للدوريات 1996-2339

https//:doi.org/10.36394/jhss/21/Special-issue/4

دور الوصم في العود إلى الجريمة في مجتمع الإمارات

"عينة من العائدين في المؤسسات العقابية والإصلاحية في مجتمع الإمارات"

أمل سيف النعيمي[1]

أحمد فلاح العموش[2]

تاريخ الاستلام: 11-12-2023 **تاريخ القبول: 24-03-2024**

ملخص البحث:

تهدف هذه الدراسة إلى معرفة العوامل التي تقف وراء العود إلى الجريمة في المجتمع الإماراتي من خلال البحث في أبعاد الظاهرة الاجتماعية والأسرية للمجرمين، إضافة إلى دور الخصائص الديمغرافية والاجتماعية والاقتصادية والإجرامية لأفراد العينة في ذلك. وقد بلغ حجم عينة الدراسة (186) من النزلاء العائدين، وشكلت نسبة المواطنين (94.1%) والوافدين (5.9 %) من خلال عينة غير عشوائية، وقد استخرجت التكرارات والنسب المئوية، والمتوسطات الحسابية، والانحرافات المعيارية، وجرى اختبار الانحدار الخطي البسيط، والانحدار الخطي المتعدد. وكشفت نتائج الدراسة أن الحالة الاجتماعية للمجرمين لها دور في العود للجريمة، بينما مدخل الوصم لا ينطبق على مشكلة العود إلى الجريمة في المجتمع الإماراتي وذلك بعد اختبار العلاقة بين متغيرات محددة بالدراسة وهي الجنس، العمر، المستوى التعليمي، الحالة الاجتماعية، الوظيفة قبل دخول السجن للمرة الثانية، إلى جانب الوصم الاجتماعي كمتغيرات مستقلة جميعها

الكلمات الدالة: العود إلى الجريمة، مجتمع الإمارات، الوصم الاجتماعي، الخصائص الديمغرافية، الاجتماعية، الاقتصادية، الخصائص الإجرامية، الإفراج المبكر

(1) كلية الآداب والعلوم الإنسانية والاجتماعية - جامعة الشارقة (الشارقة - الإمارات العربية المتحدة)
AAlnuaimi@sharjah.ac.ae

(2) كلية الآداب والعلوم الإنسانية والاجتماعية - جامعة الشارقة (الشارقة - الإمارات العربية المتحدة)

المقدمة:

العودة إلى الجريمة من المشكلات التي تهدد أمن واستقرار الكثير من المجتمعات؛ لأن البعض من معتادي الجريمة يشكلون خطرا على ذاتهم ومجتمعهم، ولن نقول إن العود يرجع إلى الفشل في إصلاح النزيل وتأهيله كما تكرر المراجع الأدبية العربية؛ لأن بالتأكيد؛ الأسباب لن تقف عند حدود عملية التأهيل داخل هذه المؤسسات، ولكن العود يعتبر مقياساً كما تذكر الدراسات العالمية؛ يقيس مدى فاعلية السياسات والبرامج المتبعة في نظام العدالة الجنائية تجاه المجرم والجريمة

ودولة الإمارات العربية المتحدة تعد واحدة من الدول التي شهدت تغيرات وتطورات متسارعة في كافة قطاعاتها نتيجة لتسارع عجلة التنمية وهو الأمر الذي أدى إلى ظهور الجريمة وتنوع أنماطها؛ لذا فسجون الدولة من المؤسسات العقابية والإصلاحية التي يتواجد بها أعداد من المجرمين وما يهمنا هو فئة العائدين للجريمة (Recidivist Offender)، وهم الذين صدر بحقهم أحكامٌ قضائية في جرائم سابقة، ولكن بعد مغادرة هذه المؤسسات عادوا إلى ارتكاب جنايات وجنح جديدة ليصدر بحقهم أحكامٌ قضائية جديدة ويدخلون على إثرها السجن من جديد. وبحسب ما تشير إليه إحصائية صادرة في عام 2016 عن المؤسسات العقابية والإصلاحية بإمارة دبي توضح نسبة العود لارتكاب الجريمة (أصحاب السوابق المواطنين والوافدين) من إجمالي المحكومين وذلك حسب المؤشر العام للعام 2015، والتي أشارت إلى " أن نسبة العود العام لدى المواطنين المفرج عنهم في إمارة دبي في غضون ثلاث سنوات بلغت حوالي 16.1 % و الوافدين 0,2%.[1] وهو - بلا شك - ما يطرح العديد من التساؤلات حول العوامل التي تجعل من المفرج عنه يعود للجريمة خاصة وأنه قد قضى عقوبة في السجن والتي من المفترض أن تكون رادعة له، تستهدف هذه الدراسة معرفة دور الخصائص الديمغرافية والاجتماعية والاقتصادية والإجرامية في العود إلى الجريمة، كذلك معرفة دور الوصم الاجتماعي ومدى انطباقه على مشكلة العود إلى الجريمة في المجتمع الإماراتي.

مشكلة الدراسة وتساؤلاتها:

عودة المجرم للجريمة تعني إجمالا عدم تحقق الردع الخاص للمجرم؛ لأن الهدف الأساسي من العقوبة هو محاولة ردعه من أن يرتكب جريمة جديده بعد الإفراج وذلك من خلال تقويمه. والأمر يتطلب إجراء دراسة شاملة ومتعمقة للمجرم نفسه من قِبل المختصين للوقوف على أهم العوامل التي دفعت به إلى العودة للجريمة إلى جانب محاولة وضع الحلول من خلال برنامج علاجي ووقائي وبمشاركة أطراف عديدة والعمل على تنفيذها

(1) المصدر: المؤسسات العقابية والإصلاحية، دبي، .12:20 2016\ 2\ 17،pm

لضمان عدم تزايد مرات العودة لديه، وأيضا لوقاية غيره من المجرمين، الذين لم يسبق لهم العود، من ارتكاب جرائم جديده، خاصة أن من تكون عقوبته السجن سيواجه بالتأكيد الكثير من العقبات بعد الإفراج وعند محاولته الاندماج مع أفراد مجتمعه، وأيضا عند محاولة بحثه عن فرصة عمل مناسبة له إضافة إلى ما سيواجهه من رفض من قبل جهات العمل إذا علمت بملف السوابق لديه، وكذلك المفرج عنها والتي ستعاني من نفس الحال، إلى جانب الرفض والإهانة الممارسة عليهم من أقرب الناس إليهم ، والظروف الاقتصادية السيئة والبطالة التي ستواجهم وتواجه أسرهم في حال كانوا هم من يعولون أسرهم، والأسوأ من ذلك ردة فعل المجتمع تجاههم كفقدان الثقة، والنظرة الدونية لهم كونهم من "أصحاب السوابق "،"مدمنين"، "سارقين"، " منحرفين "، فيُحرم الكثير منهم من فرصة العمل أو الزواج نتيجة جرم قد نالوا عليه عقوبة نتيجة لتحفظ المجتمع تجاههم . كذلك هناك من يغادر السجن ويكون قد تأثر نفسيا وسلوكيا بالمدة التي قضاها بالسجن مما يؤثر فيه لاحقا وعلى علاقاته بغيره، ومن ثم يجد الكثير منهم صعوبة في الاندماج والتعايش مع أفراد أسرهم أو مجتمعهم فينعزلون عن الجماعات الخيرة، ويسعون للبحث عمن يماثلهم في سلوكياتهم حتى يتجنبوا ما قد يواجهونه من وصم ممارس عليهم من أسرتهم وأفراد المجتمع ومؤسساته

فإن هذه الدراسة تسعى لمعرفة العوامل التي تقف وراء العود إلى الجريمة في المجتمع الإماراتي وذلك من خلال البحث في أبعاد الظاهرة الاجتماعية والأسرية للمجرمين، إضافة إلى دور الخصائص الديمغرافية والاجتماعية والاقتصادية، الإجرامية لأفراد العينة في ذلك

وفي ضوء هذه الإشكالية تسعى الدراسة إلى الإجابة عن التساؤلات الرئيسية التالية:

- الأول: ما الخصائص الديمغرافية والاجتماعية والاقتصادية لأفراد العينة ودورها في العود إلى الجريمة؟
- الثاني : ما الخصائص الإجرامية لأفراد العينة ودورها في العود إلى الجريمة؟
- الثالث: ما مدى صدق مدخل الوصم وانطباقه على مشكلة العود إلى الجريمة في المجتمع الإماراتي؟
- الرابع: ما المتغيرات التي تظهر دلالات إحصائية فيما يتعلق بعوامل العود للجريمة لدى المجرمين العائدين.

العود إلى الجريمة اصطلاحا:

المجرم العائد هو السجين الذي سبق إيداعه في السجن من قبل بسبب الحكم عليه في جريمة (عبد السلام، 1989)

المفاهيم الإجرائية:

- العود: تم قياسه من خلال عدد مرات إعادة الإدانة، وعدد مرات دخول السجن، (كمتغيرين تابعين).
- العود إلى الجريمة (Recidivism): نعني به أن يقوم المفرج عنه بإعادة ارتكاب فعل غير قانوني بحسب ما ينص عليه القانون الإماراتي، مسببا الضرر لذاته أو لأطراف أخرى.
- العائد (Recidivist Offender): نعني به المفرج عنه الذي تم إعادة إدانته من جديد وصدر بحقه حكم قضائي يقضي بسجنه أو حبسه شرط قضائه عقوبة سجن أو حبس سابقة.
- الخصائص الإجرامية للمجرم: ونعني بها المتغيرات التي لها علاقة بالتاريخ الجنائي للمجرم، كعدد مرات الإدانة، وعدد مرات دخول السجن، نوع الإفراج عن عقوبة (السجن \ الحبس) لأول مرة.
- العوامل الاجتماعية والأسرية: ونعني بها في هذه الدراسة الممارسات الاجتماعية التي تعرض لها النزيل بعد الإفراج والعودة إلى المجتمع والتي تأخذ بالتحديد نوعا من أنواع الوصم من محيطه الاجتماعي.

الأهداف:

تسعى هذه الدراسة إلى تحديد تفسيرات لأبعاد مشكلة العود إلى الجريمة في المجتمع الإماراتي وذلك من خلال:

- التعرف على الخصائص الديمغرافية والاجتماعية والاقتصادية للعائدين ودورها في العودة إلى الجريمة.
- التعرف على الخصائص الإجرامية لأفراد العينة ودورها في العود إلى الجريمة.
- معرفة مدى انطباق مدخل الوصم الاجتماعي على مشكلة العود إلى الجريمة في مجتمع الإمارات.
- التعرف على المتغيرات التي تظهر دلالات إحصائية فيما يتعلق بعوامل العود للجريمة لدى المجرمين العائدين.

أهمية الدراسة:

فعلى المستوى الأكاديمي تكمن أهميتها في قياس مدى صدق مدخل الوصم الاجتماعي ومدى انطباقه على مشكلة العود للجريمة لدى المجرمين العائدين ذكوراً وإناثاً في المجتمع الإماراتي. وبالنسبة للأهمية المجتمعية للدراسة نرى أنها سوف تضفي قدرا من الفهم والمعرفة حول أهم العوامل المؤدية للعود إلى الجريمة في مجتمعنا لدى صناع القرار، والعاملين في أجهزة نظام العدالة الجنائية

الدراسات السابقة:

- بينت نتائج دراسة أعدتها (إبراهيم،2022) حول الخطورة الإجرامية للمسجلين الخطرين العائدين إلى الإجرام)، تدنى المستوى التعليمي والاجتماعي للنزلاء انعكس على تدني المستوى المهني لهم، وأن التاريخ الجنائي للمسجلين الخطرين يلعب دورا هاما في تكرار ارتكاب السلوك الإجرامي كعدد مرات ارتكاب الفعل الإجرامي. وتوصلت دراسة أعدتها (كامل، 2022) حول (الرفض الاجتماعي للمفرج عنهم من السجن بعد تنفيذ أحكام قضائية)، إلى دعم ومساندة الأسرة للنزيل طوال فترة تواجده في السجن، ولكن بعد الخروج من السجن تذبذبت معاملة الأسرة للنزيل بين الإهمال والازدراء والاهتمام، وأن علاقة بعض النزلاء بأصدقائهم قد انقطعت والبعض ما زالت مستمرة ولم تتأثر بوصمة السجن، وغالبية النزلاء واجهوا الرفض والتهميش والمقاطعة من الجيران والأقارب. وفي دراسة أعدها (صحراوي،2022)، حول (ظاهرة العود إلى الجريمة وعلاقته بمؤسسات التنشئة الاجتماعية) بالجزائر، إلى أن التوسع في إصدار العفو عن النزيل يدفعه إلى تكرار الجريمة مرة ثانية.
- كما بينت نتائج دراسة أعدتها (محمد،2021)، حول (الوصم الاجتماعي وعلاقته بالعود للجريمة لدى النساء) بسجن أم درمان، إلى أن للسجن أثر على الوضع الاجتماعي للنزيلات وكذلك له أثر على استقرارهن أسريا واجتماعيا بعد الخروج من السجن. كما توصلت (العضايلة،2019) في دراسة لها حول (أسباب العود للجريمة من وجهة نظر نزيلات مركز إصلاح وتأهيل النساء الجويدة) أن أهم الأسباب الذاتية التي تدفع النساء العائدات للسلوك الإجرامي، تمثلت بالشعور بالظلم، والقهر ومعاملة الآخرين بشيء من عدم الاحترام لهن بسبب دخولهن للسجن للمرة الأولى وشعورهن بالنقص، وأبرز الأسباب الأسرية كانت التوتر الدائم بين أفراد الأسرة، والفقر والحاجة للمال، أما الأسباب المجتمعية فكان أبرزها عدم تقبل الآخرين للعمل لديهم، وعدم إيجاد وظيفة في القطاع العام،

وعدم تعامل أفراد المجتمع معهن خوفا على سمعتهم، والشعور بالنبذ والطرد من الآخرين، كما أظهرت النتائج وجود فروق ذات دلالة إحصائية في الأسباب الذاتية والأسباب الأسرية. كما تشير نتائج دراسة أعدتها (بن ناهية،2019) حول (الرفض الاجتماعي للمسبوق قضائيا وانعكاسه على العود للجريمة) إلى أنه لا ينعكس رفض الأسرة للمسبوق قضائيا على عودته للجريمة، ولا ينعكس رفض جماعة الرفاق القدامى للمسبوق قضائيا على عودته للجريمة، بينما ينعكس رفض المجتمع المحيط للمسبوق قضائيا على عودته للجريمة.

- وتوصل (الخروصي،2018) في نتائج دراسته حول (العوامل المسهمة فى العود إلى الجريمة لدى نزلاء السجن المركزي) في سلطنة عمان، إلى أن العامل الاقتصادي من أهم العوامل المسهمة في العود إلى الجريمة لدى نزلاء السجن المركزي والذي يتمثل في طول المدة الزمنية لصرف شهادة رد اعتبار من الجهات المختصة وصعوبة الحصول على وظيفة بعد الإفراج عنهم وارتفاع تكاليف المعيشة. وفي دراسة أعدتها (عثمان، 2017) حول المتغيرات الاجتماعية والاقتصادية المؤثرة في العود إلى السلوك الإجرامي)، توصلت إلى أن هناك علاقة بين الحالة الزواجية والعود؛ إذ إن المتزوجين أكثر عودة للجريمة مقارنة بغير المتزوجين، وبين المستوى التعليمي المنخفض والعود، كما أن غالبية العائدين عانوا الفقر والبطالة، ووجود علاقة بين الوصم والعود إلى الجريمة من خلال عدم تقبل المجتمع للنزيل والابتعاد عنه وعدم توفر فرص العمل.

- أظهرت نتائج الدراسات العالمية تفاقم حجم العود إلى الجريمة وذلك بازدياد عدد مرات الإدانة، والاعتقالات، وخرق إطلاق السراح المشروط، ودخول السجن للمفرج عنهم سواء بالعودة إلى الجريمة ذاتها أو بارتكاب جريمة جديدة، والدراسات التالية توضح أهم ما توصلوا له من نتائج:

- أشار كلٌ من (S,& Sulaiman,2021) في دراستهما حول Criminal Recidivism: A Qualitative Study، إلى أن الوصم والظلم يشكلان عقوبة غير ملموسة تؤدي إلى العودة إلى الإجرام. وأن عدم القدرة على عيش حياة مع الدعم الاجتماعي والمادي هو عامل خطر يجب معالجته من خلال التعليم الكافي وفرص العمل. توصلت دراسة أعدها كلٌ من (Meier,&Avnaim,2020, Meier ,Levav) حول (Release and Recidivism (Early، إلى أن الإفراج المبكر يقلل من ميل السجناء للعودة إلى السجن. وبينت نتائج دراسة أعدها كلٌ من (Jones & Rogers,2014) حول (Recidivism After Release From Prison)، إلى أن العود لدى الرجال أعلى نسبة من النساء خلال كل سنة تم فيها

الإفـراج مـن 2000 \2010 ، كمـا أشـارت الدراسـة إلـى أن معـدل العـود ينخفـض مـع ازديـاد العمـر، كمـا أن نسـبة العـود كانـت أعلـى بالنسـبة للمجرميـن الذيـن حبسـوا فـي مُـدد سـابقة بيـن ثـلاث مـرات فأكثـر حيـث إن نسـبة العـود تنخفـض بانخفـاض عـدد مـرات الحبـس السـابقة ، كمـا أن المجرميـن الذيـن تـم الإفـراج عنهـم بإطـلاق سـراح مشـروط، معـدل العـود لديهـم أقـل مـن الذيـن أفـرج عنهـم بـدون ذلـك. ووجـدت نتائـج دراسـة نوعيـة أعدهـا كلٌ مـن (Ahmad & Ahmed, 2015) حـول Prison, Stigma, Discrimination and Personality as Predictors of Criminal Recidivism: ، Preliminary Findings ، أن السـجن والوصـم والتمييـز لهـم آثـارٌ علـى العـودة إلـى الإجـرام حيـث كشـف المسـتجيبون عـن أسـاس تجاربهـم وتبيـن أيضـا أن مثـل هـذه المتنبئـات إذا تـم تجربتهـا يمكـن أن تعطـي مجـالا لمزيـد مـن العـودة إلـى الإجـرام.

- كمـا قـد أظهـرت نتائـج دراسـة أعدهـا (Decker,Spohn,Ortiz,& Hedberg,2014) حـول Criminal Stigma,Race,Gender and Employment: An Expanded Assessment Of The Consequences Of Imprisonment For Employment)، والتـي توصلـوا فيهـا إلـى أن السـجن ووجـود سـجل جنائـي للفـرد يقلـل بشـكر كبيـر مـن فـرص التواصـل معهـم مـن أجـل الوظيفـة وذلـك بالنسـبة للرجـال، بينمـا لـم يكـن لهـا تأثيـر مباشـر فـي فـرص حصـول النسـاء علـى وظيفـة ولكـن كان لهـا تأثيـر علـى بعـض العرقيـات الأخـرى والتـي ينتمـي لهـا النسـوة. وتوصلـت دراسـة أعدهـا (The Scottish Center For Crime & Justice Research,2012) حـول Reducing Reoffending : Review Of Selected Countries "Scotland ,England & Wales,Nortern Ireland, Ireland, Norway, New Zealand") إلـى أن المجرميـن الذيـن يمتـازون بالآتـي : الشـباب، والذكـور، عـدم وجـود الأبنـاء، والمسـتوى التعليمـي المنخفـض، وعـدم الحصـول علـى وظيفـة بعـد الإفـراج، وقضـاء عقوبـات سـجن قصيـرة المـدة (لمـدة سـنة وأقـل)، ومـن خضعـوا لعـلاج مـن الإدمـان ولديهـم مشـاكل معـه ، جميعهـم لديهـم معـدلات مرتفعـة للعـودة إلـى الإجـرام مقارنـة بالمجرميـن الذيـن يمتـازون بالآتـي : كبـار السـن ، الإنـاث ، وجـود الأبنـاء ، الحصـول علـى وظيفـة بعـد الإفـراج. كمـا أشـارت الدراسـة إلـى أن المتزوجيـن والموظفيـن والذيـن تلقـوا تعليمًـا لديهـم نسـب عـود منخفضـة، وأن الوضـع العائلـي والمسـتوى التعليمـي والحالـة الوظيفيـة تعطـي تنبـؤات قويـة فـي العـودة إلـى الإجـرام. وفـي دراسـة أعدتهـا (Andersen,2012) حـول Serving time or the community? Exploiting a policy reform to assess the causal effects of community service on income, social benefit dependency and

recidivism)، والتي أجريت على عينة من أربعة أنواع من المجرمين هم السائقون المخمورون، مرتكبو الجنح، ومرتكبو جرائم العنف، ومرتكبو المخالفات المرورية (جرائم مرورية)، بين مجموعتين من المجرمين الأولى قضت عقوبة احتجازية كالسجن، والأخرى قضت عقوبة غير احتجازية كالمشاركة في الخدمة المجتمعية، وقد أظهرت نتائج الدراسة أن هناك اختلافات كبيرة بين المجموعتين حيث إن مرتكبي جرائم العنف والجنح والمخالفات المرورية المشاركين في الخدمة الاجتماعية العود لديهم أقل من الذين قضوا عقوبة حبس.

- كما أظهرت نتائج دراسة أعدها (The United Stated Sentencing Commission,2004)، حول(Measuring recidivism: the criminal history computation of the federal sentencing guide lines) ، إلى أن النساء (13 %) أقل عودة إلى الإجرام من الرجال (24.3 %)، وأن العود ينخفض نسبيا مع زيادة العمر حيث إن المجرمين الأصغر سنا تحت سن 21 هم الأكثر احتمالية للعود (35,5%) ، بينما المجرمون الذين تعدت أعمارهم 50 سنة نسبة العود بلغت لديهم 9,5 %، والمجرمون الذين كانت لديهم وظائف في السنة التي تسبق ارتكاب الجريمة أقل احتماليه للعود 19.6 % من أولئك الذين لم يكونوا يملكون وظائف 32.4 %، والمجرمون الذين لديهم مستوى تعليم أقل من الثانوي هم الأكثر احتمالية للعود مقارنة بمن أنهوا التعليم الثانوي. إضافة إلى ذلك؛ المجرمون الذين لم يسبق لهم الزواج مطلقا أكثر احتمالية للعود 32.3 % من المتزوجين 13.8 % والذين هم أقل احتمالية للعود من المطلقين 19.5 %. ومن حيث نوع العقوبة فإن المجرمين الذين قضوا عقوبة سجن هم الأكثر احتمالية للعود من الذين قضوا عقوبة اختبار فقط أو بديل عقابي، كما أن العود منخفض نسبيا في العقوبات القصيرة المدة (أقل من ستة أشهر، اختبار) ومتدنٍ في العقوبات طويلة المدة، إضافة إلى أن الامتناع عن تعاطي المخدرات غير المشروعة أو إتمام التعليم الثانوي يقلل من معدلات العود ثم برامج التأهيل للحد من تعاطي المخدرات أو برامج إكمال التعليم الثانوي.

تعقيب على الدراسات السابقة:

إن الدراسات المستخدمة في الدراسة وتحديدا العربية من الملاحظ أن جميعها استخدمت في جمع البيانات أدوات كالاستبانة أو المقابلة، واعتمدت دراستنا الحالية على الأمر ذاته إلى جانب تحليل بعض البيانات والإحصائيات المأخوذة من المؤسسات العقابية والإصلاحية في إمارة دبي، وعينة الدراسات العربية إما أن تكون كاملة من الذكور فقط أو الإناث، ولا

توجد واحدة منها تجمع بين الجنسين، ولكن الدراسة هنا قد اعتمدت على كلا الجنسين. من جهة أخرى نلاحظ أن الدراسات الأجنبية وخاصة الحديثة أغلبها تركز بدقه على عوامل أساسية حول العود لأنهم يرون أنها مؤشرات قوية تنبئ في العود إلى الجريمة مثل الجنس، والحالة الزواجية، والحالة الوظيفة بعد الإفراج، والمستوى التعليمي، إلى جانب تركيزهم على المدة التي قضاها النزيل في السجن وغيرها من الخصائص الخاصة بالنزلاء

الإطار النظري:

مدخل الوصم الاجتماعي وتفسيره لمشكلة العود إلى الجريمة: تنطلق دراسة العود إلى الجريمة في مجتمع الإمارات من مدخل الوصم الاجتماعي كمدخل نظري لفهم مشكلة العود لدى المجرمين العائدين، ترى هذه النظرية أن "الاوصمة في عملية التفاعل الرمزي تطبق أيضا في السلوك الإجرامي والمنحرف. كما وترى النظرية أن الوصم في تطبيق الأحكام وإطلاق الأوسمة بتسميات مثل "المجرم" و " مدمن المخدرات " و"الشخص المجنون" و"المنحرف" على أنها متغيرات مستقله تعزز السلوك الإجرامي" (البداينة،2013). من جهة أخرى يرى رواد هذه النظرية بأن الأفراد الذين يتم وصمهم أو نعتهم على نحو كبير على أنهم منحرفون هم على الأرجح الذين يأخذون الهوية الذاتية المنحرفة (Goffman,1963)، بحيث يصبحون أكثر انحرافا مما لو أنه لم يتم وصمهم. فالوصم يلحق بالشخص بصورة رسمية أو غير رسمية من خلال عملية التفاعل ومحاولة منع السلوك المنحرف والقصد هو الردع وليس التعزير. وكنتيجة تهكمية وغير مقصودة للوصم، وبناءً عليه يصبح الشخص على عكس ما قصدت عملية الحكم من منعه، حتى ولو لم يخطط ذلك الشخص ليسلك هذا المسلك (البداينة،.(2013 وبالرغم من وجود إشارة متكررة من قبل منظري الوصم للعملية غير الرسمية والتفاعلية في وصم الانحراف، إلا أن التأكيد يبقى في التأثير الشديد للوصم من قبل نظام العدالة الجنائية، ونظام الصحة العقلية، والجهات الرسمية الأخرى، وبيروقراطيات وضع القواعد وإنفاذها (البداينة،2014). وبحسب نموذج ليمرت حول الانحراف الثانوي والذي "كما يقول لا يمكن إرجاعه إلى ثانوي إلا سبباً واحداً فهو محصلة مجموعة من العمليات الديناميكية بين الشخص وانحرافه ورد الفعل الاجتماعي على هذا الانحراف"(الوريكات،2004)، والذي يمكن تلخيصه في المخطط الآتي (Tibbetts & Hemmens, 2010):

Primary Deviance >> Caught and Labeled >>>> Secondary Deviance

وبمعنى أن الانحراف الثانوي يكتسب من خلال المتاجرة ذهابا وإيابا (التسعير) حتى يصل الفرد الموصوم أخيرا إلى قبول الوصم كهويه حقيقة. وهذا غالبا يحدث عندما ينضم الشخص إلى ثقافة فرعية منحرفة مع مزيد من الانحراف كناتج عن أسلوب الحياة في

الثقافة الفرعية. وهذا يعني المزيد من السلوك المنحرف كنتاج عن الدور الجديد ذاته (الخطار،2013). وكما يقول شور Schur أنه لو لم يقع الانحراف الثانوي فلن يتبعه أي سلوكيات منحرفة (الوريكات، 2004). ويمكن القول أن نظرية الوصم من النظريات المساعدة في تفسير جانب مهم من مشكلة العود للجريمة لدى العائدين للجريمة، ولكنني لا أتفق في بعض ما أشار إليه منظرو هذا المدخل من حيث إن الانحراف لو تم اكتشافه من الأفضل عدم القيام بأي شيء إزاءه لأنهم كما يرون ستكون نتيجته مزيداً من الانحراف. وتحديدا لا أتفق مع وجهة نظر شور في ذلك وأرى أنه يجب أن يكون هناك عقوبات ولكن كلا حسب انحرافه ومدى بشاعة جرمه تجاه نفسه ومجتمعه، فبدلا من فرض عقوبات تنال من سمعة جميع المذنبين ووصمهم، يجب تطبيقها على بعض هؤلاء والذين تكون لديهم درجة الخطورة الإجرامية منخفضة أو لا يعتبرون خطرين على المجتمع كمرتكبي (المخالفات \ المالية \ والجرائم التي تمتاز بمستوى عنف منخفض) البديل العقابي، وبالتأكيد لا نضمن أن البديل من الممكن أن يمنع فرص العودة مستقبلا، إلا أن فوائده ستكون أكثر بالتأكيد على هؤلاء المدانين وهو ما أكدت عليه العديد من الدراسات العالمية كما في دراسة (Andersen,2012) من أن البديل يغير من سلوك الكثيرين ممن قد طبق عليهم، كذلك لا يكون لهؤلاء سجل جنائي، والذي من الممكن أن يؤثر عليهم ويحرمهم من الكثير من الفرص مستقبلا، ومن جهة أخرى أعتقد أنهم لن يخسروا سمعتهم أو وظائفهم وعلاقاتهم أو حتى فرصة الزواج كما هو الحال بالنسبة لمن يقضون عقوبة السجن، كما أن البديل سوف يكون مانعاً قوياً من أن ينخرط المدان مع جماعات أسوء منه وهو ما يجنيه الكثير منهم بدخولهم السجون؛ لذا لا بد من تطبيق عقوبات في حال اكتشاف الجرم وليس تجاهله كما ذكر شور ولكن بإيجاد البديل مع بعض هذه الجرائم المرتكبة لمنع المزيد من الانحرافات مستقبلا.

المنهجية وإجراءات التحليل:

العينة: بلغ حجم العينة (186) نزيلا من الذكور والإناث وتم اختيارها من قِبل القائمين في المنشآت العقابية والإصلاحية بالدولة وذلك بعد الاتفاق معهم على عدد العينة المطلوبة بحيث نحصل من كل مؤسسة عقابية على 30 نزيلاً عائداً واستلمنا ما هو متوفر من العينات ، وتم اختيارها من خلال عينة غير عشوائية من مختلف المؤسسات بالدولة وهي كالآتي :(سجن أبو ظبي المحلي (9) نزلاء، والاتحادي(30) نزيلاً ، سجن دبي(26) نزيلاً إلى جانب (5) نزلاء تم إجراء مقابلة معهم فقط ، سجن الشارقة(31) نزيلاً ، سجن عجمان (27) نزيلاً ، سجن أم القيوين (13) نزيلاً ، سجن رأس الخيمة (19) نزيلاً ، سجن الفجيرة (31) نزيلاً

- **منهج الدراسة وأدواتها:** تعتبر هذه الدراسة من الدراسات الوصفية التحليلية لذا تم استخدام المسح الاجتماعي بالعينة، إلى جانب دراسات الحالة، والمقابلات، ولأغراضها وللوقوف على كافة الجوانب المتعلقة بمشكلة العود إلى الجريمة في مجتمع الإمارات تم إعداد استبانة استغرق إعدادها شهرين وقد احتوت على (47) سؤالا والتي يندرج تحتها أسئلة فرعيه أخرى، شملت الخصائص الديمغرافية والاجتماعية والاقتصادية لأفراد العينة، وكذلك الخصائص الإجرامية لأفراد العينة، بالإضافة إلى العوامل الاجتماعية إلى جانب عوامل أخرى تطرقت لها الدراسة، ولكن في هذه الورقة البحثية سيتم التركيز على المحاور المحددة وعرض نتائجها ، تم إعداد الاستبانة وذلك بعد قراءتنا لنتائج عدد من الدراسات والمقالات إضافة إلى عدد من الكتب في هذا المجال ، كما أن هناك عددا من الأسئلة تم وضعها بعد الاطلاع على أداة لتحليل بيانات السجناء العائدين والموجودة على موقع Bureau of Justice Statistics.

- **الصدق والثبات:** للتأكد من صدق الأداة تم عرضها على مختصين وعددهم خمسة محكمين وجميعهم مختصين بالعلوم الاجتماعية، وقد تم الأخذ ببعض ملاحظاتهم حيث إن هناك من اقترح أن نركز في الأسئلة على حياة النزيل داخل المؤسسات العقابية وبعد الإفراج، وهناك من فضل أن نبقي على الأسئلة كما هي ولكن نقلل من عددها لكثرة عدد الأسئلة، إضافة إلى ذلك رأى البعض تحويل الأسئلة من مغلقة إلى مفتوحه هو الأفضل بينما أشار آخرون إلى عكس ذلك، كذلك هناك من أشار إلى إلغاء المحور المتعلق بالإصلاح والتأهيل، وكذلك هناك من اقترح أن نضع سؤالًا حول نوع عمل الوالدين، وهناك من فضل حذف الأسئلة المتعلقة بالوالدين والأمراض وغيرها من الملاحظات ، وتم مراجعتها أيضا من قِبل المختصين في وزارة الداخلية والأخذ بجميع ملاحظاتهم.

- **الاتساق الداخلي:**

جدول رقم (1): معامل كرو نباخ ألفا (Cronbach's Alpha) للاتساق الداخلي لفقرات الاستبانة

العبارة	عدد الفقرات	قيمة كرو نباخ ألفا	النتيجة
العوامل الشخصية(النفسية) للعائدين	8	0,895	جيدة جدا
العوامل الاجتماعية للعائدين	8	0,875	جيدة جدا
العوامل المؤسسية (الإصلاح والتأهيل) للعائدين	4	0,766	جيدة
جميع فقرات الدراسة	20	0.845	جيدة جدا

لقد تم اختبار الاتساق الداخلي لأداة الدراسة باستخدام معامل كرو نباخ ألفا لاستبانة العائدين وقد بلغت قيمته لجميع الفقرات التي تم الإجابة عنها من خلال مقياس ليكرت فقط = (0.845)، وهي كالآتي:

- الفقرات المتعلقة بالعوامل الاجتماعية وقد اشتملت على ثماني عبارات، حيث بلغت قيمة معامل كرو نباخ ألفا عن هذه العبارات = (0,875).
- الفقرات المتعلقة بالعوامل الشخصية وقد اشتملت على ثماني عبارات، حيث بلغت قيمة معامل كرو نباخ ألفا عن هذه العبارات = (0,895).
- الفقرات المتعلقة بالعوامل المؤسسية " إصلاح وتأهيل " وقد اشتملت على أربع عبارات، حيث بلغت قيمة معامل كرو نباخ ألفا عن هذه العبارات = (0,766).
- وقد بلغت قيمة معامل كرو نباخ ألفا لاستبانة غير العائدين وذلك حول الفقرات المتعلقة بالإصلاح والتأهيل (أربع عبارات) والتي تم الإجابة عنها من خلال مقياس ليكرت فقط = (0.862).

- **أساليب التحليل الإحصائي:** لقد حُللت البيانات باستخدام الحزمة الإحصائية للعلوم الاجتماعية (SPSS)، استُخدمت الأساليب الإحصائية الوصفية كالتكرارات والنسب المئوية والمتوسطات الحسابية، والانحرافات المعيارية، وتم اختبار صدق وثبات أداة الدراسة باستخدام كرونباخ ألفا لقياس الاتساق الداخلي لأداة الدراسة، إضافة إلى استخدام الأساليب الإحصائية الاستدلالية كالانحدار الخطي البسيط والمتعدد لاختبار العلاقة بين المتغيرات التابعة والمستقلة بالدراسة.

- **تحليل النتائج:**

النتائج المتعلقة بالإجابة عن السؤال الذي ينص " ما الخصائص الديمغرافية والاجتماعية والاقتصادية لأفراد العينة ودورها في العود إلى الجريمة؟ تمت الإجابة عن هذا السؤال من خلال استخراج التكرارات والنسب المئوية لإجابات أفراد العينة، كما جرى اختبار الانحدار الخطي البسيط والمتعدد لفحص العلاقة بين المتغيرات:

الجدول رقم (2): التوزيع والتوزيع النسبي لخصائص أفراد العينة

الجنس	ك	%
ذكر	176	94.6
أنثى	10	5,4
المجموع	186	100
العمر	**ك**	**%**
22 سنة فأقل	22	11,8
23 - 32 سنة	89	47.8
33 - 42 سنة	48	25.8
43 - 52 سنة	24	12.9
لم يدل بإجابة	3	1.6
المجموع	186	100

تشير بيانات الجدول رقم (2) وبحسب متغير الجنس إلى أن ما نسبته (94.6 %) من العائدين إلى الجريمة من الذكور، في حين شكلت الإناث ما نسبته (5.4 %)،ومما سبق يتضح أن معدل العود لدى الرجال أعلى من معدل العود لدى النساء، وهذه النتيجة تتفق مع دراسة (Jones & Rogers,2014) و (The Scottish Center For Crime & Justice Resesrch,2012) ، (The United Stated Sentencing Commission,2004) والتي تؤكد على أن العود يكون لدى الرجال أعلى من النساء، لأن من المعروف عالميا أن الذكور هم أكثر فئة ترتكب الجريمة مقارنة بالنساء، ومن ثمّ نعتقد أن هذا ما يفسر نسب العود المرتفعة لديهم أيضا عن النساء

كشفت النتائج من حيث متغير أعمار المجرمين الحالية أن حوالي أقل من نصف العائدين تقع أعمارهم بين (32 - 32) عاما وهم بذلك يشكلون ما نسبته 47.8 %، وقد جاء في المرتبة الثانية العائدون الذين تقع أعمارهم بين (33 - 42) عاما مشكلين ما نسبته 25.8%، تلاهم في المرتبة الثالثة المجرمون الذين تقع أعمارهم بين (43 - 52) عاما بنسبة 12.9 %، أما عن الباقين والبالغ نسبتهم 11.8 % تتراوح أعمارهم من 22 عاما فأقل، إضافة إلى ذلك تراوحت أعمار العائدين والذين قد تم مقابلتهم ما بين (22 - 36) عاما. مما سبق يتضح انخفاض معدل العود نسبيا مع زيادة العمر، وهناك استثناء واحد حيث إن معدل العود بالنسبة لأولئك الذين تتراوح أعمارهم من 22 عاما فأقل لديهم أقل من أولئك الذين تتراوح أعمارهم بين (23 - 32) عاما.

كما أن هذه النتيجة في المجمل تتفق مع نتائج الدارسات العالمية في أن أعلى معدلات العود تكون بين فئة الشباب وذلك كما في دراسة (Jones & Rogers,2014) و(The Scottish Center For Crime & ,Justice Research,2012) ومع دراسة (Andersen,2012) في أن معدل العود ينخفض نسبيا مع زيادة العمر

الجدول رقم (3): التوزيع والتوزيع النسبي لخصائص أفراد العينة

المستوى التعليمي	ك	%
أمي	4	2.2
ابتدائي	40	21.5
إعدادي	55	29.6
ثانوي	66	35.5
جامعي	15	8.1
دراسات عليا	3	1.6
لم يدل بإجابة	3	1.6
المجموع	186	100

كما وتشير بيانات الجدول رقم (3) وبحسب متغير المستوى التعليمي للمجرمين أن 35.5 % من المجرمين العائدين ذوي تعليم ثانوي، وأن حوالي أقل من ثلث العائدين يحملون شهادة الإعدادي مشكلين ما نسبته 29.6 %، بينما بلغت نسبة الحاصلين على شهادة الابتدائي حوالي أقل من الربع مشكلين ما نسبته 21.5 %، وشكل العائدون الذين أكملوا تعليمهم الجامعي ما نسبته 8.1% ، بينما شكل الحاصلون على دراسات عليا نسبة ضئيلة تبلغ 1.6 % ، بينما نجد أن ثلاثة من خمسة عائدين قد تم مقابلتهم لديهم مستوى تعليم أقل من الثانوي (واحد أنهى التعليم الابتدائي ، واثنان أنهيا التعليم الإعدادي) ، في حين أن عائدا واحدا قد أنهى التعليم الثانوي ، وآخر لم يجب

مما سبق يتضح أن المجرمين الذين لديهم مستوى تعليم أقل من الثانوي هم الأكثر احتمالية للعود وذلك بنسبة بلغت 53.3 % مقارنة بأولئك الذين أنهوا تعليمهم الثانوي والجامعي. وهذه النتيجة تتفق مع نتائج دراسة كل من (The Scottish Center For Crime & Justice Resesrch,2012)، و(إبراهيم،2022)، (The United Stated Sentencing Commission,2004) والذين أكدوا على أن أكثر العائدين هم من الذين لم يكملوا تعليمهم الثانوي ويمتازون بمستويات تعليمية متدنية

الجدول رقم (4): التوزيع والتوزيع النسبي لخصائص أفراد العينة

الحالة الاجتماعية حاليا	ك	%	الوظيفية قبل دخول السجن للمرة الثانية	ك	%
أعزب	102	54.8	قطاع حكومي	38	20.4
متزوج	64	34.4	قطاع خاص	24	12.9
مطلق	14	7.5	أعمال حرة	13	7.0
أرمل	2	1.1	لا أعمل	97	52.2
لم يدل بإجابة	4	2.2	لم يدل بإجابة	14	7.5
المجموع	186	100	المجموع	186	100

ولو أتينا إلى الحالة الاجتماعية للعائدين حاليا نجد أن من لم يسبق لهم الزواج يشكلون أكثر من نصف العينة 54.8% ، وتقريبا ثلث العائدين متزوجين وبنسبة تبلغ حوالي 34.4 %، وشكل المطلقون نسبة تمثل حوالي 7.5 %، والبقية الباقية هم من الأرامل ويشكلون حوالي 1.1 %، إضافة إلى ذلك أظهرت نتائج من تم مقابلتهم أن ثلاثة من خمسة عائدين هم عزاب حاليا بعد أن كانوا أربعة وذلك لزواج أحدهم ولكنه يعد مطلق حاليا، لذا بلغ عدد العائدين المطلقين ممن قد تم مقابلتهم اثنين بعد أن كان عائدا واحدا. مما سبق يتضح أن المجرمين العائدين الذين لم يسبق لهم الزواج مطلقا هم الأكثر احتمالية لارتكاب الجريمة والعودة إليها مقارنة بأولئك المتزوجين الذين ارتكبوا جرائم وعادوا لها، في حين أن المتزوجين هم الأكثر احتمالية لارتكاب الجريمة والعودة إليها من المطلقين والأرامل.

والنتائج السابقة تتفق مع ما توصلت له نتائج دراسة (The Scottish Center For Crime & Justice Resesrch,2012)، و(Andersen,2012) والذين أكدوا على أن غير المتزوجين هم الأكثر عودة إلى الجريمة من المتزوجين. واختلفت نتائج هذه الدراسة مع نتائج دراسة (عثمان، 2017) التي جاء فيها أن المتزوجين أكثر عودة للجريمة

وتكشف بيانات الجدول ذاته وبحسب متغير الوظيفة لأفراد العينة قبل دخول السجن للمرة الثانية بأن حوالي 40.3 % من أفراد العينة يعملون ،حيث إن 20.4 % منهم كانوا يعملون في القطاع الحكومي ، وإن 12.9 % منهم عملوا في القطاع الخاص ، وما نسبته 7.0 % كانوا يعملون في الأعمال الحرة ، في حين بلغت نسبة الذين لا يعملون أكثر من نصف العينة وبنسبة بلغت حوالي 52.2 %

كما أن النتيجة السابقة تتفق مع غالبية الدراسات العربية والعالمية كدراسة كل من (عثمان، 2017) و(الخروصي،2018) و(العضايلة،2019) و(Decker,Spohn,Ortiz,& Hedberg,2014) و (The Scottish Center For Crime & Justice Resesrch,2012)، (Andersen,2012) والذين أكدوا على أن العائدين عانوا من عدم وجود الوظيفة بعد الإفراج والبطالة والفقر والتي لها دور في العود إلى الجريمة، كما أن أعلى نسب العود كانت عند أولئك الذين لم يكونوا ملتحقين بوظائف. وأن السجن ووجود سجل جنائي للفرد يقلل بشكر كبير من فرص التواصل معهم من أجل الوظيفة

ثانيا: النتائج المتعلقة بالإجابة عن السؤال الذي ينص " ما الخصائص الإجرامية لأفراد العينة ودورها في العود إلى الجريمة؟ تمت الإجابة عن هذا السؤال من خلال استخراج التكرارات والنسب المئوية لإجابات أفراد العينة، كما جرى اختبار الانحدار الخطي البسيط والمتعدد لفحص العلاقة بين المتغيرات:

الجدول رقم (5): التوزيع والتوزيع النسبي لخصائص أفراد العينة

عدد مرات الإدانة	ك	%	نوع الإفراج عن العقوبة الأولى	ك	%	كم مرة دخلت السجن؟	ك	%
1 - 5 مرات	110	59.1	بعد قضاء المدة المفروضة	65	34.9	مرة واحدة	- -	- -
						مرتان	71	38.2
6 – 10 مرات	16	8.6	بعد قضاء ربع المدة	37	19.9	ثلاث مرات	26	14.0
						أربع مرات	21	11.3
11 - 15 مرة	3	1.6	عفو عام	53	28.5	خمس مرات	13	7.0
						ست مرات فأكثر	21	11.3
16 مرة فأكثر	6	3.2	عفو خاص	12	6.5	لم يدل بإجابة	34	18.3
لم يدل بإجابة	51	27.4	لم يدل بإجابة	19	10.2			
المجموع	186	100	المجموع	186	100	المجموع	186	100

وبـالاطلاع علـى الجـدول السـابق ومـن حيـث متغيـر نـوع الإفـراج عـن عقوبـة (السـجن \ الحبـس) لأول مـرة نلاحـظ أن نسـبته تصـل إلـى حوالـي 34.9 % مـن العائديـن أفـرج عنهـم لأول مـرة بعـد قضـاء المـدة كاملـة، فـي حيـن أن نسـبة تبلـغ حوالـي 28.5 % منهـم قـد أفـرج عنهـم نتيجـة عفـو عـام، ومـا نسـبته 19.9% حصلـوا علـى إفـراج بعـد قضـاء ربـع المـدة، وأن مـا نسـبته 6.5% منهـم قـد حصلـوا علـى عفـو خـاص. ممـا سـبق نسـتنتج أن الإفـراج عـن طريـق أحـد برامـج الإفـراج المبكـر يزيـد مـن احتماليـة العـودة إلـى الجريمـة 65.1 % ، مقارنـة بالمجرميـن الذيـن قـد أفـرج عنهـم بعـد قضـاء مـدة محكوميتهـم بالكامـل والذيـن قـد حصلـوا علـى نسـبة منخفضـة تصـل إلـى 34.9 % . إن النتيجـة السـابقة لـم تتفـق مـع نتائـج الدراسـات العالميـة كدراسـة كل مـن

(Meier,&Avnaim,2020,Levav, Meier) و(Jones & Rogers,2014)، والتـي أشـارت إلـى أن الأفـراج المبكـر يقلـل مـن العـود، ولكـن اتفقـت نتائجنـا مـع نتائـج دراسـة (صحـراوي،2022) والتـي أكـد فيهـا علـى أن التوسـع فـي إصـدار العفـو عـن النزيـل يدفعـه إلـى تكـرار الجريمـة

والسـبب يعـود إلـى تنـوع برامـج الإفـراج المبكـر لدينـا وهـو مـا أدى إلـى زيـادة نسـبة العائديـن المفـرج عنهـم عـن طريـق هـذه البرامـج، بينمـا فـي دراسـات تلـك الـدول الملاحـظ أن الإفـراج المبكـر لديهـم ينحصـر فـي Parole فقـط، ويكـون لـه دور فـي خفـض معـدلات العـود لديهـم ويعتبرونـه مـن السياسـات المناسـبة فـي حـل هـذه المشـكلة، بينمـا نلاحـظ مـن حيـث النتائـج أن تنـوع برامـج الإفـراج المبكـر لدينـا سـاهم بشـكل كبيـر فـي زيـادة عـدد المفـرج عنهـم ومـن ثـمّ زيـادة عـدد العائديـن إلـى الجريمـة ودخـول السـجن مـن جديـد

وتشـير بيانـات الجـدول رقـم (5) وبحسـب متغيـر عـدد مـرات دخـول السـجن للمجرميـن، إلـى أن أكثـر مـن ثلـث المجرميـن العائديـن قـد دخلـوا السـجن تقريبـا مرتيـن وبنسـبة تصـل إلـى 38.2 %، وأن نسـبة تصـل إلـى 14 % منهـم قـد دخلـوه ثلاث مـرات ، وقـد حصـل المجرمـون الذيـن دخلـوه (أربـع مـرات) و (سـت مـرات فأكثـر) علـى نسـبة متماثلـة تبلـغ حوالـي 11.3 % لـكل فئـة. وأخيـرا نسـبة تصـل إلـى 7 % قـد دخلـوه خمـس مـرات

مـن جهـة أخـرى وفيمـا يتعلـق بمتغيـر عـدد مـرات الإدانـة للمجرميـن فـي الجـدول ذاتـه يتبيـن لنـا أن حوالـي أكثـر مـن نصـف المجرميـن العائديـن 59.1 % قـد تمـت إدانتهـم مـن (مـرة واحـدة إلـى 5 مـرات)، وأن حوالـي أقـل مـن عُشـر العائديـن 8.6 % تمـت إدانتهـم مـن (6 إلـى 10 مـرات)، فـي حيـن أن نسـبة تصـل إلـى 3.2 % تمـت إدانتهـم مـن (16 مـرة فأكثـر)، وأخيـرا، فـإن نسـبة تصـل إلـى 1.6 % تمـت إدانتهـم مـن (11 إلـى 15 مـرة)، إضافـة إلـى ذلـك بلـغ عـدد الإدانـات لـدى اثنيـن ممـن قـد تـم مقابلتهـم مـن (11 إلـى 15 مـرة)، فـي حيـن أن هنـاك عائـدا بلـغ عـدد إدانتـه تقريبـا (16 مـرة فأكثـر)، وعائـد تـم إدانتـه 5 مـرات، وآخـر 3 مـرات .

ثالثا: النتائج المتعلقة بالإجابة عن السؤال الذي ينص" ما مدى صدق مدخل الوصم وانطباقه على مشكلة العود إلى الجريمة في المجتمع الإماراتي؟ تمت الإجابة عن هذا السؤال من خلال استخراج التكرارات والنسب المئوية، والمتوسطات الحسابية لإجابات أفراد العينة، كما جرى اختبار الانحدار الخطي البسيط والمتعدد لفحص العلاقة بين المتغيرات:

الجدول رقم (6): التوزيع النسبي والمتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية لإجابات أفراد العينة على الفقرات المتعلقة بالممارسات الاجتماعية نحو العائد بعد الإفراج

بعد اجتماعي (الوصم)	موافق بشدة %	موافق %	محايد %	غير موافق %	غير موافق وبشدة %	الانحراف المعياري	المتوسط الحسابي	درجة الأهمية	الرتبة
لم يتقبلني الأقارب والأصدقاء كشخص تائب بعد مغادرتي للمؤسسات العقابية لأول مرة.	28.5	18.8	19.4	15.1	11.8	1.39	3.39	متوسط	2
لعدم تقبل الأقارب لي بعد الخروج من السجن دور في عودتي للجريمة.	29	15.6	17.2	13.4	17.7	1.50	3.26	متوسط	5
دائما أواجه الصد وعدم الرغبة من أفراد مجتمعي بمصادقتي في كل مرة أغادر فيها السجن.	30.6	17.7	13.4	12.9	17.2	1.51	3.34	متوسط	4
عدم الرغبة بمصادقتي تجعلني دائما أصادق وأبحث عمن يماثلني في سلوكياتي.	31.7	17.2	17.2	10.8	15.6	1.47	3.14	متوسط	6
بعد الخروج من السجن يتم دائما وصمي (معايرتك) بما اقترفته من أخطاء قد عوقبت عليها.	33.3	23.1	10.8	12.4	12.9	1.44	3.55	متوسط	1
وصمة السجن لها دور في عودتي إلى الجريمة	29.6	22	11.3	10.2	18.3	1.52	3.37	متوسط	3

الوسط الحسابي إذا كان أقل من (2.33) ضعيف، ومن (2.34) إلى (3.66) متوسط، ومن (3.67) فما فوق مرتفع

كشفت نتائج الدراسة فيما يتعلق بعدم تقبل الأقارب والأصدقاء للمجرم كشخص تائب بعد الإفراج ومغادرته للمؤسسة العقابية لأول مرة، أن ما نسبته 28.5 % منهم قد أجابوا بالموافقة الشديدة على ذلك، وأجاب 19.4 % منهم بالحياد على ذلك، في حين أن 18.8 % منهم قد أجاب بالموافقة على ذلك، وأجاب 15.1 % منهم بعدم الموافقة على ذلك، وأخيرا فقد أجاب 11.8 % منهم بأنهم غير موافقين بشدة على ذلك.

وفيما يتعلق بالفقرة السابقة والتي تشير إلى " لم يتقبلني الأقارب والأصدقاء كشخص تائب بعد مغادرتي للمؤسسة العقابية لأول مرة." فقد احتلت المرتبة الثانية، حيث بلغ متوسط الأداء العام عليها (3.39) من (5) أي ما نسبته 67% ، وهذا يعني أن لهذا العامل دورا متوسط الأهمية في العود إلى الجريمة، وقد بلغ الانحراف المعياري لإجاباتهم .(1.39) كما بينت نتائج المقابلة عن أن اثنين من خمسة عائدين غير موافقين على صحة هذه العبارة، وعائدًا غير موافق بشدة على ذلك أيضا، بينما نجد عائدا يوافق بشده على صحة هذه العبارة، وآخر يوافق على ذلك أيضا.

من جهة أخرى، وفيما يتعلق بدور عدم تقبل الأقارب للمجرم العائد بعد الإفراج لأول مرة في عودته للجريمة للمرة الأولى من وجهة نظره، أن 29% منهم قد أجابوا بالموافقة الشديدة على ذلك، وقد أجاب 17.7 % منهم بعدم الموافقة الشديدة على ذلك، في حين أجاب 17.2 % منهم بالحياد في هذا الأمر، وأن 15.6 % منهم أجابوا بالموافقة على ذلك، وأخيرا أجاب 13.4 % منهم بعدم الموافقة على أن لعدم تقبل الأقارب والأصدقاء دورا في عودتهم للجريمة للمرة الأولى.

وفيما يتعلق بالفقرة السابقة والتي تشير إلى " لعدم تقبل الأقارب لي بعد الخروج من السجن دور في عودتي للجريمة." فقد احتلت المرتبة الخامسة، حيث بلغ متوسط الأداء العام عليها (3.26) من (5) أي ما نسبته 65% ، وهذا يعني أن لهذا العامل دورا متوسط الأهمية في العود إلى الجريمة، وقد بلغ الانحراف المعياري لإجاباتهم. (1.50)

ولو أتينا إلى مدى تعرض المجرم للصد وعدم الرغبة الدائمة من أفراد مجتمعه بمصادقته في كل مرة يفرج عنه ويغادر فيها السجن، نلاحظ أن 30.6 % منهم قد أجاب بالموافقة الشديدة على ذلك، وأجاب 17.7 % منهم بالموافقة على ذلك، في حين أجاب 17.2% منهم بعدم الموافقة الشديدة على ذلك، في حين أجاب 13.4 % بالحياد في هذا الأمر، وأخيرا أجاب 12.9 % منهم بعدم الموافقة على ذلك.

وفيما يتعلق بالفقرة السابقة والتي تشير إلى " دائما أواجه الصد وعدم الرغبة من أفراد مجتمعي بمصادقتي في كل مرة أغادر فيها السجن." فقد احتلت المرتبة الرابعة، حيث بلغ متوسط الأداء العام عليها (3.34) من (5) أي ما نسبته 66% ، وهذا يعني أن

لهذا العامل دورا متوسط الأهمية في العود إلى الجريمة، وقد بلغ الانحراف المعياري لإجاباتهم (1.51) ، ومن جهة أخرى أشار عائدان خلال المقابلة بأنهما يوافقان على ذلك وأضاف أحدهما أنها ردة فعل طبيعية تجاه أي فرد يقوم بارتكاب فعل ينال من سمعته وقد دخل السجن، وكذلك عائد آخر أجاب بالموافقة الشديدة على ذلك وأضاف إن للأعلام دورا كبيرا في هذه المشكلة لأنه يشوه صورة المدمن الخارج من السجن ويصفونه بكل ما هو سيئ وسلبي من خلال ما يعرض من مسلسلات وأفلام، ومن ثمّ من سوف يصادقني هم المنحرفون ولن يصادقني الأسوياء من أفراد المجتمع، في حين أن هناك عائدا أجاب بعدم الموافقة على ذلك، وكذلك أجاب آخر بعدم الموافقة الشديدة على هذه العبارة.

إن ما ذكره العائدون خلال المقابلة يؤكد حقيقة ما أكد عليه (ليمرت) وهو؛ أنه إذا كانت الصورة الذاتية الأصلية غير قوية بما فيه الكفاية، فربما أن الشخص الموصوم يقبل الصورة المقدمة عنه من الآخرين، وأن يغير صورته الذاتية عن نفسه تباعا، فكلما تكرر وصم الفرد حُكما زادت احتمالية أن يحدث هذا التغير(الخطار،2013)

كما يتضح من الجدول السابق وفيما يتعلق بعدم رغبة أفراد المجتمع بمصادقة المجرم المفرج عنه في دفعه إلى البحث الدائم عمن يماثله في سلوكياته ومصادقته، فقد أجاب 31.7% ، بالموافقة الشديدة على ذلك، في حين أجاب 17.2 % منهم بالموافقة على ذلك وكذلك بالحياد، فيما أجاب 15.6 % منهم بعدم الموافقة الشديدة على ذلك، وأخيرا أجاب 10.8 % منهم بعدم الموافقة على ذلك.

وفيما يتعلق بالفقرة السابقة والتي تشير إلى " عدم الرغبة بمصادقتي تجعلني دائما أصادق وأبحث عمن يماثلني في سلوكياتي." فقد احتلت المرتبة السادسة، حيث بلغ متوسط الأداء العام عليها (3.41) من (5) أي ما نسبته 68%، وهذا يعني أن لهذا العامل دورا متوسط الأهمية في العود إلى الجريمة، وقد بلغ الانحراف المعياري لإجاباتهم. (1.47) ولو أتينا إلى ما تم الإشارة إليه خلال المقابلة سنجد أن ثلاثة من خمسة عائدين قد أجابوا بالموافقة الشديدة على ذلك، وأضاف أحدهم بأنه ما زال يعاني من هذا الأمر إلى اليوم، بينما نجد عائدًا غير موافق على أن عدم الرغبة بمصادقته تجعله دائما يبحث عمن يماثله في سلوكياته، وأخيرا أجاب عائد بعدم الموافقة الشديدة أيضا على هذا الأمر.

النتائج السابقة تتفق مع ما اهتم به المنظرون في الوصم وهي الطريقة التي يطبق فيها الوصم على الشباب المقترنين مع الشلة الجانحة حتى لو لم يكونوا هم أنفسهم قد ارتكبوا أية مخالفة، وهذا وصم المجاملة (Courtesy Stigma) كما أسماه جفمان وقصد أن الشباب حذرون لتجنب هذا الشاب أو ذاك بسبب تطبيق استنتاجات سلبية من اقترانه مع شخص ما ممن اكتسب سمعة الجنوح وعندما يصبح مدى الاقترانات الجديدة محصورة بهذه الطريقة فمن الصعب أن تغير أولوياتك (الخطار،2013)

من جهة أخرى وفيما يتعلق بمدى تعرض المجرم للوصم الدائم بما اقترفه من أخطاء قد عوقب عليها بعد الإفراج ومغادرته للمؤسسة العقابية، نجد أن 33.3 % منهم قد أجابوا بالموافقة الشديدة على ذلك، وأن 23.1 % منهم قد أجابوا بالموافقة على ذلك، في حين 12.9 % منهم أجابوا بعدم الموافقة الشديدة على ذلك، وأجاب 12.4 % منهم بعدم الموافقة على ذلك، وأخيرا أجاب 10.8 % منهم بالحياد على هذا الأمر.

وفيما يتعلق بالفقرة السابقة والتي تشير إلى " بعد الخروج من السجن يتم دائما وصمي (معايرتك) بما اقترفته من أخطاء قد عوقبت عليها." فقد احتلت المرتبة الأولى، حيث بلغ متوسط الأداء العام عليها (3.55) من (5) أي ما نسبته 71% ، وهذا يعني أن لهذا العامل دورا متوسط الأهمية في العود إلى الجريمة، وقد بلغ الانحراف المعياري لإجاباتهم. (1.44) وطبقا لنتائج المقابلة تبين لنا أن اثنين من العائدين غير موافقين على ذلك، وآخر غير موافق بشدة على ذلك، بينما نجد أن عائدا يوافق بشدة على تعرضه للوصم الدائم من قبل أسرته، وكذلك عائد يوافق على ذلك أيضا

وأخيرا وفيما يتعلق بدور وصمة السجن في عودة المجرم للجريمة من وجهة نظرهم أجاب 29.6% منهم بالموافقة الشديدة على ذلك، وإن 22 % منهم أجابوا بالموافقة على ذلك، في حين أجاب 18.3 % منهم بعدم الموافقة الشديدة على أن لوصمة السجن دورا في عودتهم للجريمة، كما أجاب 10.2 % منهم بعدم الموافقة على ذلك، وأخيرا أجاب 10.2 % منهم بالحياد فيما إذ كان لوصمة السجن دور في العود أم لا

وفيما يتعلق بالفقرة السابقة والتي تشير إلى " وصمة السجن لها دور في عودتي إلى الجريمة." فقد احتلت المرتبة الثالثة، حيث بلغ متوسط الأداء العام عليها (3.37) من (5) أي ما نسبته 67% ، وهذا يعني أن لهذا العامل دورا متوسط الأهمية في العود إلى الجريمة، وقد بلغ الانحراف المعياري لإجاباتهم (1.52) . من جهة أخرى كشفت بيانات من قد تم مقابلتهم أيضا عن أن عائداً واحداً قد أجاب بالحياد على أن وصمة السجن لها دور في عودته للجريمة، وعائدًا آخر أجاب بالموافقة على ذلك وأضاف أن وصمة السجن كانت سببا في منع الكثيرين من التعاون معه بعد الإفراج ففكر في أن السجن هو المكان الأنسب له، في حين نجد أن اثنين منهم لا يوافقان بشدة على ذلك، وعائد آخر أيضا لا يوافق على ذلك

وبشكل عام نلاحظ أن المتوسط الحسابي الكلي للعوامل الاجتماعية (الممارسات) المذكورة في الجدول السابق تجاه المجرم بعد الإفراج قد بلغ (3.34) أي ما نسبته 66 % الأمر الذي يعني أن للوصم دورا متوسط الأهمية في العودة إلى الجريمة. أي كان لردود الأفعال المجتمعية دور في مزيد من الانحراف الثانوي لدى المفرج عنهم من

وجهة نظرهم، والنتائج السابقة تتفق مع نتائج الدراسات العربية والعالمية التي أكدت على أن للعوامل الاجتماعية كالوصم والسجن وعدم وجود الدعم و تذبذب معاملة الأسرة للنزيل بين الإهمال والازدراء إلى جانب الشعور بالنبذ والطرد من الآخرين دورا في العود إلى الجريمة وتشترك نتائج دراستنا مع كلّ من ،(Decker,Spohn,Ortiz,&Hedbe rg,2014)و(كامل،2022) و(محمد،2021) و(العضايلة،2019) و(بن ناهية،2019) , (S,& Sulaiman,2021). (Ahmad & Ahmed,2015)

ولكن هذه النتيجة تعتبر وصفية أي ناتجة عن إحصاء وصفي كالمتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية لاستجابات العائدين ولا توضح مدى دقة دور الوصم في العود وحقيقة هذه العلاقة، فأجرينا اختبار الانحدار الخطي البسيط والمتعدد لمعرفة مدى دقة دور هذه الممارسات الاجتماعية في عودة المفرج عنه بعد الإفراج للجريمة من خلال الإحصاء الاستدلالي

- **نتائج اختبار الانحدار الخطي البسيط لمتغيرات الدراسة:** وتشمل الخصائص الديمغرافية، الاجتماعية، الاقتصادية والإجرامية إلى جانب العوامل الاجتماعية والمتمثلة بالوصم فقط، ولم تشمل كافة متغيرات الدراسة الأساسية.

الجدول رقم (7): العوامل المؤثرة في العوامل المفسرة للعود إلى الجريمة

متغير تابع	المتغيرات المستقلة		%	R2	P	T	Beta	B
عدد مرات الإدانة	الخصائص الديمغرافية والاجتماعية والاقتصادية	الجنس	5	005.	408.	- 830. -	072. -	- 305. -
		العمر	1	001.	683.	- 409. -	- 036. -	- 031. -
		المستوى التعليمي	4	004.	458.	- 744. -	- 065. -	- 046. -
		الحالة الاجتماعية	3.6	036.	029.	2.209	190.	159.
		الوظيفة قبل دخول السجن للمرة الثانية	9	009.	296.	- 1.049 -	- 093. -	- 051. -
	بعد اجتماعي (الوصم)	لم يتقبلني الأقارب والأصدقاء كشخص تائب بعد مغادرتي للمؤسسات العقابية لأول مرة.	1	010.	255.	1.144	101.	047.
		لعدم تقبل الأقارب لي بعد الخروج من السجن دور في عودتي للجريمة	0	0.000	896.	130.	012.	005.
		دائما أواجه الصد وعدم الرغبة من أفراد مجتمعي بمصادقتي في كل مرة أغادر فيها السجن.	0	0.000	871.	163.	015.	006.
		عدم الرغبة بمصادقتي تجعلني دائما أصادق وأبحث عمن يماثلني في سلوكياتي	1.5	015.	166.	1.395	123.	055.

عدد مرات الإدانة	بعد اجتماعي (الوصم)						
	وصمة السجن لها دور في عودتي إلى الجريمة	2	.020	.110	1.608	.143	.062
	بعد الخروج من السجن يتم دائما وصمي (معايرتك) بما اقترفته من أخطاء قد عوقبت عليها	3	.003	.534	.624	.056	.025

- وفقا لنتائج الجدول رقم (7) لا توجد علاقة ذات دلالة إحصائية بين الجنس والعودة إلى الإجرام (.072 - = beta \ .408 = P). إضافة إلى عدم وجود ارتباط بين العمر والعودة إلى الجريمة (.036 - = beta \ .683 = P)، وبين التعليم والعودة إلى الجريمة (.065 - = beta \ .458 =P -)، ولكن يوجد ارتباط إحصائي بين الحالة الاجتماعية والعودة إلى الإجرام (.190 = beta \ .029 =P) ، كما أن معرفة قيمة المتغير المستقل (الحالة الاجتماعية) تفسر حوالي (3.6 %) من التباين في المتغير التابع (العودة إلى الجريمة). يمكننا أن نلاحظ أيضا في نفس الجدول، لا توجد علاقة بين الوظيفة قبل دخول السجن للمرة الثانية والعود إلى الجريمة (.093 - = beta \ .296 =P -) .

- كذلك اتضح عدم وجود علاقة ذات دلالة إحصائية بين أي من الممارسات التالية والعود إلى الجريمة (لم يتقبلني الأقارب والأصدقاء كشخص تائب بعد مغادرتي للمؤسسات العقابية لأول مرة) (.101 = beta \ .255 =P) ، (لعدم تقبل الأقارب لي بعد الخروج من السجن دور في عودتي للجريمة) ، (.012 = beta \ .896 =P) ، (دائما أواجه الصد وعدم الرغبة من أفراد مجتمعي بمصادقتي في كل مرة أغادر فيها السجن) (.015 = beta \ .871 =P) ، (عدم الرغبة بمصادقتي تجعلني دائما أصادق وأبحث عمن يماثلني في سلوكياتي) والعود إلى الجريمة (\ .166 =P beta = .123) ، (بعد الخروج من السجن يتم دائما وصمي (معايرتك) بما اقترفته من أخطاء قد عوقبت عليها) والعود إلى الجريمة (.056 = beta \ .534 =P) ، لا توجد علاقة ذات دلالة إحصائية بين (وصمة السجن لها دور في عودتي إلى الجريمة) والعود إلى الجريمة (.143 = beta \ .110 =P).

- **نتائج اختبار الانحدار الخطي المتعدد لمتغيرات الدراسة :** وتشمل الخصائص الديمغرافية، الاجتماعية، الاقتصادية، والإجرامية ، إلى جانب العوامل الاجتماعية والمتمثلة بالوصم الاجتماعي فقط.

الجدول رقم (8): مصفوفة معامل ارتباط المتغيرات المستقلة في الدراسة (N=186)

المتغيرات	1	2	3	4	5	6	7	8	9	10	11
الجنس	1										
العمر	- .057	1									
	.444										
المستوى التعليمي	*.162	.090	1								
	.029	.227									
الحالة الاجتماعية	*.185	** .396	.025	1							
	.012	.000	.734								
الوظيفة قبل دخول السجن للمرة الثانية	.098	** - .245	** - .200	** - .219	1						
	.187	.001	.007	.003							
لم يتقبلني الأقارب والأصدقاء كشخص تائب بعد مغادرتي للمؤسسات العقابية لأول مرة.	.082	- .044	- .127	- .044	.019	1					
	.281	.565	.097	.568	.805						
لعدم تقبل الأقارب لي بعد الخروج من السجن دور في عودتي للجريمة	.030	.043	- .003	.018	.051	**.626	1				
	.699	.580	.972	.817	.513	.000					

دائما أواجه الصد وعدم الرغبة من أفراد مجتمعي بمصادقتي في كل مرة أغادر فيها السجن.	020.	102.	006.	018.	014.	**661.	**602.	1			
	800.	187.	943.	816.	857.	000.	000.				
عدم الرغبة بمصادقتي تجعلني دائما أصادق وأبحث عمن يماثلني في سلوكياتي	- 075.	046.	- 019.	- 008.	002.	**565.	**614.	**673.	1		
	325.	552.	810.	914.	983.	000.	000.	000.			
بعد الخروج من السجن يتم دائما وصمي (معايرتك) بما اقترفته من أخطاء قد عوقبت عليها	124.	042.	- 009.	021.	- 013.	**636.	**549.	**682.	**678.	1	
	104.	591.	905.	784	865.	000.	000.	000.	000.		
وصمة السجن لها دور في عودتي إلى الجريمة	- 047.	018.	009.	- 012.	032.	**608.	**656.	**606.	**667	**570.	1
	539.	816	908.	875	686.	000.	000.	000.	000.	000.	

* الارتباط ذو دلالة عند المستوى 0.05.

** الارتباط ذو دلالة عند المستوى 0.01.

وفقا لنتائج الجدول رقم (8) اتضح وجود علاقة إيجابية وقوية بين المتغير المستقل (دائما أواجه الصد وعدم الرغبة من أفراد مجتمعي بمصادقتي في كل مرة أغادر فيها السجن) والمتغير المستقل (بعد الخروج من السجن يتم دائما وصمي (معايرتك) بما اقترفته من أخطاء قد عوقبت عليها) (.682 = beta \ .000 =P**)، وهي أعلى قيمة بين متغيرين مستقلين وذلك عند المستوى 0.01 ، وهذه النتيجة تشير إلى عدم وجود مشكلة التعددية الخطية.

الجدول رقم (9): ملخص التأثيرات المتعددة للعوامل المفسرة للعود إلى الجريمة

المتغير التابع	المتغيرات المستقلة		%	R2	P	T	Beta	B
عدد مرات الإدانة	الخصائص الديمغرافية والاجتماعية والاقتصادية	الجنس	13.3	133.	585.	- 548. -	- 054. -	- 161. -
		العمر			262.	1.129 -	- 121. -	- 083. -
		المستوى التعليمي			367.	906. -	- 092. -	- 051. -
		الحالة الاجتماعية			130.	1.525	168.	121.
		الوظيفية قبل دخول السجن للمرة الثانية			314.	- 1.012 -	- 113. -	- 094. -
	بعد اجتماعي (الوصم)	لم يتقبلني الأقارب والأصدقاء كشخص تائب بعد مغادرتي للمؤسسات العقابية لأول مرة.			226.	1.218	181.	073.
		لم يتقبلني الأقارب والأصدقاء كشخص تائب بعد مغادرتي للمؤسسات العقابية لأول مرة.			226.	1.218	181.	073.
		لم يتقبلني الأقارب والأصدقاء كشخص تائب بعد مغادرتي للمؤسسات العقابية لأول مرة.			226.	1.218	181.	073.
		لم يتقبلني الأقارب والأصدقاء كشخص تائب بعد مغادرتي للمؤسسات العقابية لأول مرة.			226.	1.218	181.	073.

عدد مرات الإدانة	بعد اجتماعي (الوصم)						
	بعد الخروج من السجن يتم دائما وصمي (معايرتك) بما اقترفته من أخطاء قد عوقبت عليها	13.3	133.	950.	- 063.	- 010.	- 004.
	وصمة السجن لها دور في عودتي إلى الجريمة			371.	899.	137.	054.

- بالنظر عن كثب على الجدول رقم (9) يتضح لنا عدم وجود ارتباط بين الجنس والعود إلى الجريمة،

(.054 - = beta \ .585 =P -). وكذلك عدم وجود تأثير للعمر على العود إلى الجريمة.

(.121 - = beta \ .262 =P -)، وتشير بيانات الجدول ذاته إلى عدم وجود علاقة ذات دلالة إحصائية بين العود والمستوى التعليمي (.092 - = beta \ .367 =P -) ، أو بين الحالة الاجتماعية والعود إلى الجريمة (.168 = beta \ .130 =P) ، والأمر ذاته ينطبق على متغير الوظيفية قبل دخول السجن للمرة الثانية والعود إلى الجريمة (beta \ .314 =P .113 - = -)، يمكننا أن نلاحظ أيضا لا توجد علاقة ذات دلالة إحصائية بين (لم يتقبلني الأقارب والأصدقاء كشخص تائب بعد مغادرتي للمؤسسات العقابية لأول مرة) والعود إلى الجريمة، (.181 = beta \ .226 =P)، كذلك لا توجد علاقة ذات دلالة إحصائية بين (لعدم تقبل الأقارب لي بعد الخروج من السجن دور في عودتي للجريمة) والعود إلى الجريمة، (.149 - = beta \ .318 =P -).

- الملاحظ أيضا لا يوجد ارتباط بين (دائما أواجه الصد وعدم الرغبة من أفراد مجتمعي بمصادقتي في كل مرة أغادر فيها السجن) والعودة إلى الجريمة، (=P .247 - = beta \ .144 -). كما أن لا توجد علاقة ذات دلالة إحصائية بين (عدم الرغبة بمصادقتي تجعلني دائما أصادق وأبحث عمن يماثلني في سلوكياتي) والعود إلى الجريمة، (.135 = beta \ .400 =P). أيضا لا توجد علاقة ذات دلالة إحصائية بين (بعد الخروج من السجن يتم دائما وصمي (معايرتك) بما اقترفته من أخطاء قد عوقبت عليها) والعود إلى الجريمة، (.010 - = beta \ .950 =P -). إضافة إلى ذلك لا توجد علاقة ذات دلالة إحصائية بين (وصمة السجن لها دور في عودتي إلى الجريمة) والعود إلى الجريمة، (.137 = beta \ .371 =P).

- أظهرت نتيجة تحليل الانحدار الخطي البسيط أن هناك علاقة ذات دلالة إحصائية بين الحالة الاجتماعية والعودة إلى الجريمة، فالمجرمون غير المتزوجين أكثر عرضة لارتكاب الجريمة وإعادتها من المتزوجين، وهذه النتيجة تتفق بشكل مباشر

مـع دراسـة كلٌ (The Scottish Center For Crime & Justice Research، 2012) و (Andersen,2012)، الذين أكدوا على أن المتزوجين أقل عرضة للعودة إلى الجريمة من الذين لم يسبق لهم الزواج. وهذا برأيي يرجع إلى حقيقة أن المتزوج قد تكون لديه عائلة تدعمه ومن ثمّ يجد الدعم بدرجة أكبر من الشريك مقارنة بالأعزب، والسبب الآخر أنه يشعر بمسؤولية أكبر تجاه الأسرة والأبناء تجعله يتجنب أي فعل مستقبلا يقوده إلى ارتكاب الجريمة والعود إليها من جديد (التأثير الوقائي للزواج).

- من جهة أخرى أظهرت نتائج التحليل ذاته عدم وجود علاقة بين العود إلى الجريمة والخصائص الديمغرافية والاجتماعية والاقتصادية (العمر، الجنس، الوظيفية قبل دخول السجن للمرة الثانية ومستوى التعليم). وتتوافق هذه النتيجة مع نتيجة تحليل الانحدار الخطي المتعدد، باستثناء الحالة الاجتماعية التي كان لها تأثير على العودة إلى الجريمة.

- أخيرا، تشير نتائج تحليل كل من الانحدار الخطي البسيط والمتعدد إلى عدم وجود ارتباط بين الوصم الاجتماعي بعد الإفراج والعود إلى الجريمة. وهذا يؤكد ما توصلت له بعد أن زرت العائدين في المؤسسات العقابية والإصلاحية عندما سألتهم عن مشاعرهم بعد إطلاق سراحهم تجاه الوصم، أخبروني لماذا يجب أن نشعر بالسوء حيال كوننا سجناء أو مدمنين، فهذه حقيقة نعم نحن سجناء، لكننا لسنا مجرمين في نظرنا، فالمدمن ضحية يحتاج إلى علاج، وهذه النتيجة لا تتفق أيضا مع المقولة الرئيسية والتي تقع في صميم نظرية الوصم هي أن تشكيل الفرد هو انعكاس لتعريف الآخرين له أو لها (البداينة،2013).

- وبحسب نتائج هذا الإحصاء الاستدلالي يمكن القول أننا لم نجد تطابقًا في نتائجنا مع نتائج الدراسات السابقة والتي أكدت على أن للوصم الاجتماعي دور في العود إلى الجريمة كما في دراسة كلٌ من ،(Decker,Spohn,Ortiz,&Hedberg,2014) و(كامل،2022) و(محمد،2021) و(العضايلة،2019) و(بن ناهية،2019) , (S,& Sulaiman,2021). (,Ahmad & Ahmed,2015).

- لذلك نفهم من ذلك أيضا أن لطبيعة الجريمة المرتكبة دور في تحديد مدى تأثير الوصم على المفرج عنه ، فأحد مرتكبي القضايا المالية كان سعيدا لوجوده في المؤسسات العقابية لكونه مدان في قضايا ماليه، ويحمد الله أنه ليس قاتل أو مدمن مخدرات، في حين يرى مدمنو المخدرات أنفسهم ضحايا بحاجة للعلاج.

- وأكد معظمهم أنهم واجهوا نوعا من الممارسات الاجتماعية، كما تظهر نتائج العبارات المتعلقة بالوصم الاجتماعي في الجدول رقم (6)، ولكن ليس لها دور رئيس في تكرار جرائمهم بل هي جزء من مجموعة عوامل متشعبة منها ما هو شخصي وعوامل أخرى تعود للأسباب الأولى لدخولهم السجن، وفيما يخص المدمنين اتضح أن نتيجة لضعف الإرادة لدى المتعاطين في الاقلاع عن الإدمان سبب قوي فيما يتعلق بأسباب العود للتعاطي، والظروف الاقتصادية السيئة بعد الإفراج التي تجعل بعض العاطلين عن العمل يتجهون إلى السرقة أو ترويج المخدرات بعد أن تعلموا أساليب الترويج ليكون مصدر دخل لهم فيعودون إلى السجن من جديد بقضايا جديدة.

- أود أن أضيف أنه وفقا لما ذكره لومرت في تفسيره للعود إلى الجريمة ذكر أن الوصم وتحديدا الوصمة الجنائية لها دور قوي في العود إلى الجريمة أو الانحراف الثانوي، ولكن وفقا لما توصلت له المفرج عنهم بعد خروجهم من السجن لدينا، هناك من يتم إلغاء سجلهم الجنائي عندما يريدون العمل لتسهيل حصولهم على وظائف، وهذا ما أكده عدد من النزلاء عندما التقيت بهم والأمر نفسه أكده العاملون في المؤسسات العقابية، ولكن قد يحرم الكثيرون من الحصول على هذه الفرصة فيما بعد نتيجة لسوء استغلالهم لها.

- يمكن القول أنه بالتأكيد سيتعرض أي نزيل سابق للوصم بعد الإفراج بشكل من الأشكال وهذا ما يؤكده من تم مقابلتهم وكذلك نتائج الجدول رقم (6) لاستجابات العائدين حول الممارسات الاجتماعية بعد الإفراج، ونحن لا ننكر ذلك ولكن وفقا لنتائج هذه الدراسة أيضا فإن الوصم الاجتماعي ليس سببا رئيسيا لتفسير مشكلة العود إلى الجريمة في المجتمع الإماراتي، ربما قد يكون سببا رئيسيا في مجتمعات أخرى، ولكن الوصم يمكن أن يظهر ارتباطًا بالعود إلى الجريمة بحسب رأيي إذا تم أخذه بعين الاعتبار مع مجموعة متغيرات أو إذا تم اختباره إلى جانب عوامل أخرى مجتمعة في دراسات مستقبلية حول العود، ولكن في هذه الدراسة ووفقا لنتائج الانحدار الخطي البسيط والمتعدد تبين لنا عدم وجود علاقة ذات دلالة إحصائية بينه وبين العود إلى الجريمة وذلك فقا للمتغيرات المحددة مسبقا.

- كذلك نحن من الدول التي لديها برامج للإفراج المبكر عن النزلاء مثل العفو العام والخاص عن نزلائها، كما نجد أيضا أنه يتم فيها الإفراج عن الكثير من الحالات غير القادرة على سداد ديونها بسدادها وبوسائل مختلفة، لذلك لا تنطبق فرضية (العقوبات الشديدة والرفض) في نظرية الوصم على أنها سببٌ رئيسيٌ للعود إلى الجريمة في مجتمعنا.

الخلاصة:

هدفت الدراسة إلى تحديد تنبؤات وتفسيرات لأبعاد مشكلة العود إلى الجريمة في المجتمع الإماراتي وذلك من خلال تحقيق الأهداف الآتية:

التعرف على الخصائص الديمغرافية والاجتماعية والاقتصادية للمجرمين ودورها في العودة إلى الجريمة، وتوصلنا من خلالها إلى المؤشرات الآتية:

- معدل العود لدى الرجال أعلى من معدل العود لدى النساء، كما أن العود ينخفض نسبيا مع زيادة العمر، المجرمين العائدين الذين لم يسبق لهم الزواج هم الأكثر احتمالية لارتكاب الجريمة والعودة إليها مقارنة بالمتزوجين الذين ارتكبوا جرائم وعادوا لها، إن المجرمين الذين كانوا مستقرين في وظائف قبل دخول السجن للمرة الثانية أقل احتمالية للعود مقارنة بأولئك الذين لم يكونوا مالكين وظائف بعد الإفراج لأول مرة. كشف تحليل اختبار الانحدار الخطي البسيط عن أن (الحالة الاجتماعية) لها ارتباط بالعود إلى الجريمة. في حين لم يتبين أن (العمر، الجنس، والحالة الوظيفية، ومستوى التعليم) لهم علاقة بالعود، بينما أوضحت نتيجة الانحدار الخطي المتعدد عدم وجود أي ارتباط للحالة الاجتماعية للنزيل والعود إلى الجريمة.

التعرف على الخصائص الإجرامية للمجرمين ودورها في العودة إلى الجريمة وتوصلنا من خلالها إلى المؤشرات الآتية:

- أكثر من ثلث المجرمين العائدين قد دخلوا السجن تقريبا مرتين وقد احتلوا المرتبة الأولى، وفي المرتبة الثانية من دخلوه ثلاث مرات، وحوالي أكثر من نصف المجرمين العائدين تم الإفراج عنهم بعد العقوبة الأولى عن طريق أحد برامج الإفراج المبكر، والتي تزيد من احتمالية العود إلى الجريمة من جديد.

معرفة مدى انطباق مدخل الوصم الاجتماعي على مشكلة العود وتوصلنا من خلاله إلى المؤشرات الآتية:

- كشفت نتائج الدراسة عن أن الممارسات الاجتماعية تجاه المجرم بعد الإفراج جاءت مرتبة تنازليا حسب درجة شدتها ودورها في العود على النحو الآتي:

1. تعرض العائد للوصم الدائم بما اقترفه من أخطاء قد عوقب عليها بعد الإفراج.
2. تعرض العائد لعدم تقبل الأقارب والأصدقاء له كشخص تائب بعد الإفراج لأول مرة.

3. تعرض العائد للصد وعدم الرغبة الدائمة من أفراد مجتمعه بمصادقته في كل مرة يفرج عنه ويغادر فيها السجن.

- دور الممارسات السابقة في دفعهم إلى العودة من وجهة نظرهم جاءت مرتبه تنازليا حسب شدتها ودورها في العود كالآتي:

1. دور وصمة السجن في عودة المجرم للجريمة من وجهة نظرهم.

2. دور عدم تقبل الأقارب للمجرم العائد بعد الإفراج لأول مرة في عودته للجريمة للمرة الأولى من وجهة نظره.

3. تعرض العائد لعدم رغبة أفراد المجتمع بمصادقته بعد الإفراج يدفعه إلى البحث الدائم عمن يماثله في سلوكياته ومصادقته.

- بينت نتيجة الانحدار الخطي البسيط والمتعدد أن الوصم الاجتماعي والمتمثل في الممارسات الاجتماعية التالية (لم يتقبلني الأقارب والأصدقاء كشخص تائب بعد مغادرتي للمؤسسات العقابية لأول مرة، لعدم تقبل الأقارب لي بعد الخروج من السجن دور في عودتي للجريمة، دائما أواجه الصد وعدم الرغبة من أفراد مجتمعي بمصادقتي في كل مرة أغادر فيها السجن، عدم الرغبة بمصادقتي تجعلني دائما أصادق وأبحث عمن يماثلني في سلوكياتي، بعد الخروج من السجن يتم دائما وصمي (معايرتك) بما اقترفته من أخطاء قد عوقبت عليها، وصمة السجن لها دور في عودتي إلى الجريمة)، بينت عدم وجود أي تأثير لها في العودة إلى الجريمة لدى العائدين.

في ضوء النتائج توصي الدراسة بالآتي:

- لا بد أن يتم تطبيق البديل العقابي كعقوبة جديدة على المذنبين وذلك بإلحاقهم بالخدمة المجتمعية أو بعلاجهم في مصحات علاج الإدمان ...الخ، فقيام أجهزة نظام العدالة الجنائية بوصم هؤلاء جميعا بشكل رسمي وبعقوبة متساوية وهي سجنهم وإن اختلفت مدة قضاء العقوبة المفروضة عليهم، دون الأخذ بعين الاعتبار مدى اختلافهم في مستوى الخطورة الإجرامية ونوع جرائمهم المرتكبة، سيؤدي إلى المزيد من الانحراف الثانوي مستقبلا. ولأننا لو قارنا تكاليف تطبيق عقوبة بديل عقابي على مدان خارج أسوار السجن وذلك بإلحاقه ببرامج تأهيل وعلاج أو خدمة مجتمعية معينة وفي ساعات محددة خلال العام، سنجد أن تكاليف هذه العقوبة لن تكون بقدر التكاليف التي ستتحملها أجهزة نظام العدالة الجنائية سنوياً عند تطبيق عقوبة السجن على المدان.

- أوصي بأن يتم تأسيس مؤسسة أو إدارة تختص بتقديم كل صور الدعم الذي من الممكن أن يكون بحاجة إليها المفرج عنهم سواء تم ذكرها في أجزاء الدراسة أم لا، على أن يتم التنسيق بين إدارات المؤسسات العقابية والإصلاحية وهذه المؤسسات في حال إنشائها قبل أن يتم الإفراج عن النزيل بمدة معينة، وأن تكون موجودة في خمس إمارات على الأقل حتى يسهل عليهم الذهاب إليها والتواصل معهم، بدلا من حصرها في مدينة ما ومن ثمّ يعجز المفرج عنهم عن الذهاب إليها وذلك نظرا لعدم وجود المال أو وسيلة النقل ولا بد أن تتولى جهات الأمن مسؤولية متابعة الإشراف على هذه المؤسسات ولكن بدون الاحتكاك المباشر بالمفرج عنهم حتى لا يتولد شعور لديهم بأنهم ما زالوا تحت رقابة أجهزة نظام العدالة الجنائية، لأن الغالبية فضلوا أن تكون هذه المؤسسة مستقلة، ولكن من المعروف أن ما يقدم للنزيل بعد الإفراج يجب أن يكون من ضمن خطط المؤسسات العقابية لما بعد الإفراج.

- على الباحثين والباحثات في دراستهم لمشكلة العود إلى الجريمة مستقبلا تبني مداخل أكثر شمولية في تفسير هذه المشكلة، كنظريات الدمج والتي يستطيع الباحث من خلالها أن يفسر العود بصورة دقيقة وأعم وأشمل، وذلك من خلال دمج عدد من النظريات كنظرية التعلم الاجتماعي والوصم أو النظرية العامة للجريمة والوصم لأن مشكلة العود لا يمكن إرجاعها أو تفسيرها على أنها نتيجة للوصم الاجتماعي بل كما ذكرنا مسبقا العود يرجع إلى عدة عوامل مجتمعة وجزء كبير منها ما هو إلا امتداد للأسباب الأولى لدخول السجن.

- وترى الباحثة أنه لكي يحقق الإفراج المبكر أهميته لا بد أن يقترن بوجود خطه واضحة ومحددة تهدف إلى غرض ما كإعادة دمجه إما بتأهيله أو توظيفه ... الخ، تحقق له الفائدة لا أن تسبب له الضرر وتكون سببا في تماديه واستهانته بالعقوبة ومن ثمّ عودته إلى الجريمة من جديد.

- لا بد أن تخصص وزارة التربية والتعليم مساقات دراسية جديدة في مختلف المراحل الدراسية توضح لطلاب المدارس من خلالها طرق الوقاية من أن يقع الفرد في الجريمة، وكيف يقي نفسه من أن يكون ضحية لجريمة ما، وتوضح لهم أيضا مفهوم الجريمة بما يتناسب مع مستوياتهم ، خاصة وأن الجيل الجديد يمتاز بالذكاء وأصبح منفتحا على أمور كثيرة من حوله بعكس ما كان في السابق، لأن من الملاحظ أن (30.1%) من العائدين المشاركين في الدراسة قد أفرج عنهم عن أول سابقة لهم وهم تحت سن 21، وكذلك (16.1%) منهم سبق لهم أن قضوا عقوبة في مركز رعاية أحداث أو إيداع، إضافة إلى أن هناك أعداداً من العائدين المشاركين أعمارهم لم تتعد الخامسة عشرة عندما تم الإفراج عنهم عن أول سابقة لهم.

قائمة المصادر والمراجع:

أولاً: المراجع العربية:

إبراهيم، رانيا (2022). الخطورة الإجرامية للمسجلين الخطرين العائدين إلى الإجرام: دراسة سوسيولوجية. مجلة قطاع الدراسات الانسانية، (29)، 2178. https://doi.org/10.21608/jsh.2022.242636

أكرس، وكرستيان سلرز (2013). نظريات علم الجريمة المدخل والتقييم والتطبيقات (ترجمة ذياب البداينة). دار الفكر.

إحصاءات العودة إلى الجريمة، المنشآت العقابية والإصلاحية، يناير،2016.

بن ناهية، زينة (2019). الرفض الاجتماعي للمسبوق قضائيا وانعكاسه على العود للجريمة: دراسة ميدانية على عينة من المسبوقين قضائيا العائدين للجريمة بمدينة ورقلة [أطروحة ماجستير، جامعة قاصدي مرباح].

الخروصي، طلال (2018). العوامل المسهمة في العود إلى الجريمة لدى نزلاء السجن المركزي فى سلطنة عمان في ضوء بعض المتغيرات. دراسات تربوية واجتماعية، *24*(2)، 659.

عبدالسلام ، فاروق (1989). العود للجريمة من منظور نفسي اجتماعي. دار النشر بالمركز العربي للدراسات الأمنية والتدريب.

عثمان، آلاء (2017). المتغيرات الاجتماعية والاقتصادية المؤثرة في العود الى السلوك الإجرامي: دراسة حالة على نزلاء سجن كوبر [أطروحة ماجستير، جامعة النيلين].

العضايلة، لبنى (2019). أسباب العود للجريمة من وجهة نظر نزيلات مركز إصلاح وتأهيل النساء الجويدة – بعمان. مؤته للبحوث والدراسات – سلسة العلوم الانسانية والاجتماعية، *34*(1)، 3. https://doi.org/10.35682/0062-034-001-001

صحراوي، عمار (2022). ظاهرة العود إلى الجريمة وعلاقته بمؤسسات التنشئة الاجتماعية. مجلة التكامل، *6*(14)، 52.

كامل، علياء (2022).الرفض الاجتماعي للمفرج عنهم من السجن بعد تنفيذ أحكام قضائية: دراسة أنثروبولوجية على عينة من السجون المصرية. مجلة كلية الآداب، *82*(3)، 367-365.

محمد، وفاء (2021). الوصم الاجتماعي وعلاقته بالعود للجريمة لدى النساء: دراسة حالة سجن النساء أم درمان [أطروحة ماجستير، جامعة النيلين].

الوريكات، عايد (2004). نظريات علم الجريمة. دار الشروق للنشر والتوزيع.

ويليامز، ومارلين ماكشين (2013). نظرية علم الجريمة (ترجمة عارف الخطار). دار الفكر.

ثانياً: المراجع الأجنبية:

Ahmed, A. M. (2015). Prison, Stigma, Discrimination and Personality as Predictors of Criminal Recidivism: Preliminary Findings. *Journal of Social and Development Sciences*, *6*(2). https://doi.org/10.22610/jsds.v6i2.838

Andersen, S. (2012). *Serving Time or Serving The Community Exploiting A policy Reform to assess The causal Effects Of community service on income, Social benefit dependency and recidivism*. University press of southern Denmark. from: http://www.iza.org/conference_files/riskonomics2012/andersen_s7605.pdf

Meier, M. & Avnaim, L. (2020). *Early Release and Recidivism*. University of Lausanne and University of Basel. from : http://www.armandomeier.com/wp-content/uploads/2018/02/releases_recidivism.pdf

Namitha, S. & Sulaiman, A. (2021). Criminal Recidivism: A Qualitative Study. *The International Journal of Indian Psychology*, *9*(2).

Ortiz, D. S. & Hedberg, E. (2014). *Criminal Stigma, Race, Gender and Employment: An Expanded Assessment of The consequences Of Imprisonment for Employment*. Arizona State University. From https://www.ncjrs.gov/pdffiles1/nij/grants/244756.pdf

Rogers, J. & Rogers, J. (2014). *Performance measurement series, Recidivism After Release From Prison*. State of Wisconsin Department of corrections Research and Policy Unit. from http://doc.wi.gov/documents/web/about/dataresearch/Recidivism%20After%20Release%20from%20Prison%202_FINAL.pdf

The Scottish center for crime and justice research. (2012). reducing reoffending: Review of selected countries, Final report audit Scotland. from: http://www.audit-scotland.gov.uk/docs/central/2012/nr_121107_reducing_reoffending__supp_sccjr.pdf .

The United Stated Sentencing Commission. (2004) MEASURING RECIDIVISM: THE CRIMINAL HISTORY COMPUTATION OF THE FEDERAL SENTENCING GUIDELINES. from: https://www.ussc.gov/sites/default/files/pdf/research-and-publications/research-publications/2004/200405_Recidivism_Criminal_History.pdf

الترجمة الصوتية لمصادر ومراجع اللغة العربية: Romanized Arabic References:

'ibrāhīmu rānyā (2022). alkhuṭūratu al'ijrāmiyyatu lil-musajjalīna alkhaṭarayni al'ā'idīna 'ilā al'ijrāmi dirāsatun swsyūlūjiyyatin mijallatu qiṭā'i al-dirāsāti alinsāniyyati (29)2178 ،. https://doi.org/10.21608/jsh.2022.242636

'akras wkrstayā'un sulrz ((2013. naẓariyyāti 'ilmi aljarīmati almadkhalu wa-l-taqyīmi wa-l-tuṭabyaqātu (tarjamatu dhuyābi albudāynata dāru alfikri

'iḥṣā'ātin al'awdati 'ilā aljarīmati almunsha'āti al'uqibbayi wa-l-'iṣlāḥiyyati ynāyr

bn nāhiya zīnata (2019). al-rafḍu aliājtimā'iyyu lil-masbūqi qiḍi'i'īā wān'ikāsuhu 'alā al'awdi lil-jarīmati dirāsatun maydāniyyatin 'alā 'īnatin mina almasbūqīna qiḍi'i'īā al'ā'idīna lil-jarīmati bimadīnati warqalata [uṭrūḥati miājastyr jāmi'atu qāṣidī mirbāḥ

al-khrwṣiyyu ṭalālu (2018). al'awāmilu almushimatu fī al'awdi 'ilā aljarīmati ladā nazalā'i al-sijni almarkaziyyi fiā salṭanati 'umān fī ḍaw'i ba'ḍi almutaghayyirāti dirāsātun turbiwwaya wājtimā'iyyatin 24(2)659 ،.

'bdālslām ،fārwq (1989). al'awdu lil-jarīmati min manẓūrin nafsiyyin ajtimā'iyyin dāru al-nashri bi-l-markazi al'arabiyyi lil-dirāsāti al'umniyyati wa-l-tadrībi

'uthmānu ālā'in (2017). al-mutghayarātu aliājtimā'iyyatu wa-l-iāqtiṣādiyyati almu'uatthiratu fī al'awdi ilā al-sulūki al'ijrāmiyyi dirāsatun ḥāllatun 'alā nazalā'i sijnin kawabarin [uṭrūḥati miājastyr jāmi'atu al-nīlayni

al'uḍāyla lubnā (2019). 'asbābu al'awdi lil-jarīmati min wjha naẓari nzylāt mrkz 'iṣlāḥi wata'ahīli al-nsā' aljawīda – b'mān m'uth lil-buḥūthi wa-l-dirāsāti – slsa al'ulūmi alinsāniyyati wa-l-iājtimā'iyyati 34(1)3 ،. https://doi.org/10.35682/0062-034-001-001

ṣaḥrāwiyyun 'ammārun (2022). ẓāhiratu al'awdi 'ilā aljarīmati wa'alāqatuhu bimu'uassasāti al-tanshi'iati aliājtimā'iyyati mijallatu al-takāmuli 6(14)52 ،.

kāmilin 'alyā'a (2022). al-rafḍu aliājtimā'iyyu lil-mufraji 'anhum mina al-sijni ba'da tanfīdhi 'aḥkāmin qaḍā'iyyatin dirāsatun unthurūbūlūjiyyatin 'alā 'īnatin mina al-sujūni almiṣriyyati mijallatu kulliyyati al'ādābi 82(3)365-367 ،.

muḥammadun wafā'u (2021). alwaṣmu aliājtimā'iyyu wa'alāqatuhu bi-l-'awdi lil-jarīmati ladā al-nisā'i dirāsatun ḥālata sijni al-nisā'i 'am drmān [uṭrūḥati miājastyr jāmi'atu al-nīlayni

al-warīkāt 'āyd (2004). naẓariyyāti 'ilmi aljarīmati dāru al-sharwaq lil-nashri wa-l-tawzī'i

wuylyuāmz wamārilīn mākshīn ((2013. naẓariyyati 'ilmi al-jarīmati (tarjamatu 'ārifi al-khaṭṭāri dāru alfikri

The Role of Stigma in Recidivism in the UAE: A Sample of Recidivists in the Correctional and Rehabilitation Institutions in the UAE Society

Amal Saif Alnuaimi[1]
Ahmad Falah Alomosh[2]

Abstract:

This study seeks to find out the factors behind recidivism in the UAE society by examining the social and familial dimensions of criminal behavior, in addition to the role of demographic, social and economic characteristics of the sample individuals in recidivism. The study sample consisted of 186 recidivists, with 94.1% being nationals and 5.9% expatriates, selected through a non-random sample. Frequencies, percentages, means, standard deviations, simple linear regression, and multiple linear regression tests were used for analysis. In the analysis section, SLR Test, MLR Test were found. The study's results revealed that the social status of criminals plays a role in recidivism, while the concept of stigma does not apply to the issue of recidivism in the UAE community. This was concluded after testing the relationships between specific variables, including gender, age, educational level, marital status, job prior to re-incarceration, and social stigma as independent variables.

Keywords: Recidivism, UAE Society, Ssocial Stigma, The demographical, Social, Economic Properties, Criminal Characteristics, Early Release.

(1) College of Arts, Humanities, and Social Sciences – University of Sharjah (Sharjah – U.A.E.)
AAlnuaimi@sharjah.ac.ae

(2) College of Arts, Humanities, and Social Sciences – University of Sharjah (Sharjah – U.A.E.)